



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

البرلمان

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد السابع والعشرون: الأربعاء 16 / 12 / 2009 م - 29 ذو الحجة 1430 هـ

الحرية لأقصى التشريعية



حماس..

في ذكرى انطلاقها
الثانية والعشرين

د. أحمد محمد بحر



في الذكرى الثانية والعشرين لحركة حماس نتذكر البيان الأول للحركة، ونستحضر المحطات الأساسية للحركة في إطار مسيرتها الحافلة، لنجدد العهد ونشحن الهمم ونؤكد على الثبات والصمود رغم كل المحن والتحديات.

لقد أوجدت مشرعاً متكاملًا للمقاومة والجهاد وصاغت رؤية إستراتيجية واضحة المعالم لإدارة الصراع مع الكيان الصهيوني المسخ، حيث ارتكز هذا المشروع على ضوء رؤية حماس الواعية لحقيقة الصراع مع اليهود كونه صراعاً حضارياً عقدياً، في ضوء المشروع العربي الإسلامي الذي يسعى للتحرر والانعتاق مع مواصلة الطريق نحو إزالة الاحتلال، فهي تعتبر طليعة هذا المشروع في الدفاع عن شرف وكرامة الأمة العربية والإسلامية، بل هي رأس الحربة في هذا الصراع ومعها كل المجاهدين الشرفاء من أبناء العروبة في الإسلام، وفي هذه المناسبة نؤكد على ما يلي:

١. لقد انطلقت حماس لتقييم دعوة الله في الأرض وتنشئ جيلاً عقائدياً فريداً.
٢. انطلقت حماس لتؤكد بأن فلسطين أرض وقف إسلامي من بحرنا إلى نهرها لا يجوز لأي كان أن يتنازل عن شبر منها.
٣. انطلقت حماس لتؤكد أن الانتصار على اليهود ليس أمراً مستحيلاً بل ممكناً إذا عادت الأمة إلى إسلامها وعقيدتها فالانتفاضة التي بدأت بالحجارة ثم بحرب السكاكين، والعبوات النافسة، والعمليات الاستشهادية وحرب الأنفاق وصواريخ القسام المتطورة ثم الانتصار في حرب الفرقان التي قلبت الموازين وقدمت معادلة جديدة تقوم على قاعدة توازن الردع في ظل غياب توازن القوى.

٤. انطلقت حماس لترد الاعتبار للقضية الفلسطينية في بعدها العربي والإسلامي والدولي ولتقطع الطريق على مشاريع التطبيع الاستسلامية والمفاوضات العنصرية والتي ثبت فشلها باعتراف كبار المفاوضين وفتح أعين الأجيال العربية والإسلامية على حقيقة الوجه القبيح للعدو الصهيوني وممارسته الإجرامية بحق الشعب الفلسطيني وخاصة في الحرب الأخيرة على غزة.

٥. انطلقت حماس لتؤكد في يوم انطلاقها على وحدة الشعب الفلسطيني الجغرافية والسياسية في الضفة وغزة وأرض ٤٨ وفي الشتات، وهي حريصة على إنهاء الانقسام لتنفص صفاً واحداً في مواجهة الغطرسة الصهيونية.

٦. انطلقت حماس لتؤكد أن المصالحة إستراتيجية في فهمها، وهي ضرورة دينية ووطنية ولكن على قاعدة الحفاظ على الثوابت الفلسطينية وحماية مشروع المقاومة لا على شروط الرباعية والفيثو الأمريكي.

لأجل هذا كله لا زالت الهجمة مستعرة على حماس لمحاصرتها وتجفيف منابع الدعم المالي عنها بغية إجبارها على التخلي عن مشروع المقاومة فكم من تصفيات طالت قياداتها وكم من مخططات صهيوية أمريكية سُخرت من أجل اجتثاثها؟

أربع سنوات من الحصار والإغلاق والتضييق والتحرّيش اختتمت بالحرب القذرة على غزة كلها جاءت بالفشل وذلك بفضل الله أولاً ثم بفضل المخلصين الصادقين الصابرين المرابطين المجاهدين على هذه الأرض الطاهرة.

إننا في الذكرى الثانية والعشرين لانطلاقة حماس نشهد شعبنا الفلسطيني خاصة والأمة العربية والإسلامية عامة، ونبرق بتحية إعزاز وإكبار لأبطالنا البواسل في سجون الاحتلال ولأسيرات المآجداث، ونحيي أرواح الشهداء الذين ضحوا بأغلى ما يملكون دفاعاً عن دينهم ووطنهم ومقدساتهم.

تحية إلى المرأة الفلسطينية الصابرة، وتحية لشعبنا في المنافي والشتات مؤكدين لهم أن حق العودة حق مقدس لا يزول بالتقادم، وتحية لأهلنا في القدس الذين يتصدون بصمودهم العارية للجيش الصهيوني وقطعان المستوطنين. تحية لإجلال وإكبار لإخواننا في لـ٨ الذين يدافعون عن الأقصى وفلسطين، تحية لجند القسام المرابطين على النفور دفاعاً عن شرف وكرامة الأمة، تحية لشعبنا في الضفة الغربية الذين منعوا من الاحتفال في ذكرى انطلاقة حماس ومع ذلك فهم يعيشون معنا في يوم الانطلاقة بأرواحهم وقلوبهم وضائهم ودمائهم. وأخيراً نؤكد لشعبنا ولأمتنا ولأحرار العالم أن حماس ستبقى على العهد مع الله أولاً ثم مع شعبها لن نقبل ولن نستقبل حتى تحرير فلسطين بإذن الله تعالى.

تهنئة بالسلامة

يتقدم د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي والإخوة النواب وموظفو المجلس بالتهنئة القلبية الحارة من الأخ:

المستشار / ناهض منير الرئيس

وزير العدل السابق

بمناسبة شفائه من جراء الوعكة الصحية التي ألمت به متمنين له السلامة والعافية

طالب الحكومة البريطانية باحترام حكم القضاء وعدم الاستجابة للضغوط الصهيونية

د. بحر يرحب بصدور مذكرة اعتقال ليفني، ويدعو إلى محاصرة مجرمي الحرب الصهاينة في كل مكان



رحب د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بإصدار القضاء البريطاني أول أمس الاثنين مذكرة اعتقال بحق المجرم "تسيفي ليفني" أحد أعمدة الحرب الصهيونية القذرة التي شنت ضد قطاع غزة نهاية العام الماضي، مؤكداً أن ذلك يشكل انتصاراً لشعبنا وإرادته الحرة في مواجهة الصهاينة الذي حاولوا عبر التهم الحربية التدميرية المجرمة أن يشطبوا إرادة شعبنا ويمحووا مقاومتنا عن الخارطة ويضعوا المسمار الأخير في نعش القضية الفلسطينية.

وطالب د. بحر في بيان صحفي الثلاثاء ١٥-١٢-٢٠٠٩ الحكومة البريطانية بعدم التعاطي أو الاستجابة للضغوط الصهيونية التي تستهدف ثنيها وإجبارها على التراجع وإلغاء مذكرة الاعتقال، مؤكداً على ضرورة احترام حكم القضاء البريطاني والالتزام بأسس ومبادئ الشفافية وقيم النزاهة القانونية والقضائية، وعدم السماح للاعتبارات السياسية الرخيصة أن تشكل معياراً أو قاعدة لضرب القيم والأسس القانونية والقضائية مهما كانت الضغوط، كما طالب في الوقت ذاته البرلمان البريطاني بتبني هذه القضية، وتكريس أسس العدالة القانونية والقضائية في اتجاه ملاحقة مجرمي الحرب الصهاينة الذين يشكلون خطراً مباشراً على السلم والأمن العالمي.

وأوضح د. بحر أن هذه الخطوة القضائية الهامة بحق المجرم "ليفني" ينبغي أن تشكل حافزاً أمام مضاعفة الجهود الحقوقية دولياً من أجل محاصرة مجرمي

الحرب الصهاينة في كل مكان تطوّه أقدامهم النجسة، والدفع بقادتهم السياسيين والعسكريين الذين لغوا في دماء شعبنا إلى منصات العدالة الدولية ليلقوا جزاء ما اقترفوه من جرائم كبرى ومذابح بشعة بحق الإنسان والشجر والحجر الفلسطيني في إطار الحرب الأخيرة التي لم يشهد العالم مثيلاً لها من قبل. وشدد د. بحر على أن الضغوط الصهيونية الرسمية ضد الحكومة البريطانية، والتي اشتملت

على تحذيرات خطيرة، تمثل إرهاباً سياسياً بكل معنى الكلمة، وتكشف بشكل سافر عن مدى وطبيعة العريضة الصهيونية الرسمية التي تنشر فجورها في طول العالم وعرضه، مشيراً إلى أن الحكومة البريطانية تقف اليوم أمام اختبار حاسم لإثبات مدى انحياسها لقيم الحق والعدالة ومصداقية الشعارات التي تطرحها حول الالتزام بإفرازات الديمقراطية والفصل بين السلطات.

د. دويك: يجب استعادة الوحدة الفلسطينية والحرية الدستورية للنواب لتعزيز رأب الصدع



د. عزيز دويك

التي تسهم في كسر الحصار عن القطاع عبر تضامنهم مع أبناء شعبنا في غزة".

أكد الدكتور عزيز دويك رئيس "المجلس التشريعي الفلسطيني" وجوب استمرار العمل من أجل استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية لرأب الصدع، مؤكداً أن الفرقة قاتلة وأن الحل يكون عبر استعادة الوحدة. وأوضح دويك، في كلمة متلفزة نقلتها فضائية "الأقصى"، في ذكرى انطلاقة "حماس" ٢٠٠١، أن استعادة الحرية الدستورية للنواب والبعد عن التجاذبات المعيقة لعمل المجلس؛ سيعززان من جهود المصالحة. وشدد على صمود أهالي قطاع غزة المحاصر، قائلاً: "إن فجر الانتصار بدأ يلوح في الأفق"، موجهاً الشكر والتقدير إلى القوافل الإغاثة والوفود الأجنبية

د.الرمحي: لا نسعى لفتح قنوات اتصال مع

الصهاينة وعلى وسائل الإعلام توخي الدقة والحذر



د. محمود الرمحي

وأكد أنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها نشر أخبار كاذبة عن رئيس المجلس التشريعي والنواب الإسلاميين في الضفة الغربية.

نقى د. محمود الرمحي أمين سر المجلس التشريعي الفلسطيني ما تناقلته بعض وكالات الأنباء عن وجود اتصالات سرية تمت بين رئيس وأمين سر المجلس التشريعي، ومكتب رئيس وزراء حكومة الاحتلال. وقال النائب الرمحي: "إن هذه الأنباء عارية عن الصحة ولا تستند إلى وقائع على الأرض، مؤكداً أن المجلس التشريعي لا يسعى بأي شكل من الأشكال لفتح قنوات اتصال مع الاحتلال".

وطالب الرمحي وسائل الإعلام توخي الدقة والحذر في التعامل مع هكذا معلومات مغلوطة، متسائلاً عن مصادر مثل هذه المعلومات التي تأتي لتشويه صورة جانب لحساب جانب آخر.

حماس تجاوزت المحلية ولا يستطيع أحد تجاوزها

د. الرمحي: حملة التشويه جاءت لتعطيل عملنا في التشريعي

وأثبتت قوتها في جميع الميادين ، فهي وليدة المساجد والأعمال الخيرية والتطوعية ، حتى أضحت رقماً صعباً على المستوى العربي والعالمي.

أكد أمين سر المجلس التشريعي د. محمود الرمحي على أن حركة حماس تجاوزت المحلية وأصبحت واقعا عالميا إسلامياً لا يمكن لأي شخص تجاوزها ، حيث اختبرت الحركة في أكثر من موقع

المساجد ويرى عضو المجلس التشريعي أن دور السلطة ور جالاتها منذ قدمها عام ٩٥ هو التشجيع على الرذيلة والخروج عن عادات وتقاليد الشعب الفلسطيني، فقد أصبحت الآن المراقص تعمل بترخيص والاحتفال بمناسبات غربية وأخرها كان اختيار ما يسمى بملكة جمال فلسطين. ويستطرد بالقول: في الوقت الذي يمنع فيه من إقامة احتفالاتنا الإسلامية باستقبال النواب المختطفين أو إدخال الفرح إلى عائلات الأسرى تدهام القاعات ونمنع من الاحتفال، وهذا ما يعري السلطة وأدائها في الضفة وهذا ما يدفع شعبنا لمزيد من الالتزام والافتناع بأن هذه السلطة لا تصلح لقيادة الشعب.

وعن تأخر صفقة شاليط يعقب د. الرمحي على أن الاحتلال هو من يعرقل إتمام الصفقة بسبب بعض البنود التي لا يمكن التنازل عنها كقضية إخواننا في كتائب القسام والأسيرات الفلسطينيات التي يرفض الاحتلال الإفراج عنهم، معتبراً ذلك بأنها مناورة صهيونية للضغط على المقاومة لكننا نأمل من الحركات الأسرة مزيد من الصبر والصمود لإتمام الصفقة.

حركة حماس يشير د. الرمحي إلى أن أوروبا أيقنت أنها كانت على خطأ عندما حاصرت حماس، مبينا أن أوروبا تبعث الوفود لتصحيح الصورة القديمة المتمثلة بعدم قبول نتائج الانتخابات. ويعلق برأيه أن السلطة لم تجرؤ يوماً على رفض استقبال وفود برلمانية أوروبية إلا أنهم يمارسون على النواب الإسلاميين الضغوط الوهمية، قائلًا: "بيوتنا ومكاتبنا مراقبة وأبناء النواب يُعتقلون واعتداء على النواب ومحاولة اغتيالهم وتهديد وسائل الإعلام لعدم الالتقاء بنا ورغم ذلك يتباحون بأنهم يحترمون التعددية وحرية الرأي".

استئصال الحركة

ويبين د. الرمحي ان هدف الاعتداءات بحق النواب إسكات الصوت الإسلامي ليبقى صوته هو الوحيد المسموع في الضفة، موضحاً أن الحرب التي تُدار في الضفة هي محاولة لاستئصال حركة حماس من خلال إغلاق المؤسسات الخيرية والإنسانية والطبية والشركات الخاصة واعتقال أنصار الحركة وقيادتها، مؤكداً بأنهم يشعرون الآن بأن المد الإسلامي قادم لذا ينعون أي درس ديني في

تحرس الاحتلال وتوفر لهم الحماية". وأضاف الرمحي: "نحن لا نريد أن نحمل أبناء حماس في الضفة أكثر مما يستطيعون تحمله إزاء الاستدعاء والاعتقال المستمر ضد شبابنا، لذا قلوبنا وأكفنا وعيوننا متجهة إلى احتفال غزة الكبير فكما توجهنا بالدعاء أثناء الحرب على غزة فإننا نتوجه بأكفنا وعيوننا لأهل غزة لنجاح المهرجان" متمنيا في العام القادم الاحتفال سوياً بالانطلاقة لتنسى الضفة جراحها ونعمها الفرحة بهذا الانتصار.

واقع عالمي

ويوضح أمين سر المجلس التشريعي أن حركة حماس جاءت لتغيير الوضع الذي كان سائدا من سيل التنازلات وانحراف بوصلة القضية مع الاحتلال نحو التفاوض، مشيراً إلى أن حماس أثبتت للعالم أنها عصية على الاستئصال. ويقول: "لم تنطلق الحركة لمصلحة فرد أو دولة ما بل لخدمة الدعوة الإسلامية ولذا نشعر كل يوم بمدى تزايد شعبيتها، فهي حركة قوية وضعت لنفسها إستراتيجية لن تحيد عنها. وفيما يتعلق بالوفود الأوروبية التي تعاطت مع

المستوي المحلي والعالمي. وأشار إلى أن منع الاحتفال بالانطلاقة لا يقل أهمية عن حرمان أهلنا في الضفة الغربية من الاحتفال بالعيد ووصول الأضاحي للفقراء حيث أغلقت المؤسسات الخيرية ومنعت الصدقات من الوصول لمستحقيها، مشدداً على أن ذلك كان أصعب على نفوس أهالي الضفة من الاحتفال بالانطلاقة حركتنا الغراء.

اعتقال الشباب

ويؤكد د. الرمحي على شوق الناس في الضفة إلى الراية الخضراء والوشاح الأخضر والنشيد الإسلامي، فهم في ألم وحرقة لمنعهم من الاحتفال بالانطلاقة، مستدركا بالقول: "كانت هناك مسيرة رايات خضراء في القدس التي يسيطر عليها الاحتلال أثناء الإفراج عن النائب احمد عطون".

ويشير إلى عدم نية قيادة حركة حماس في الضفة أخذ إذن من قبل السلطة الوطنية في الضفة لإقامة مهرجان احتفالي بمناسبة الانطلاقة، قائلًا: وزارة الداخلية في الضفة الغربية لم تحظ على ثقة المجلس التشريعي وشرعيتها منقوصة لذا لن نطلب منها إذن بإقامة احتفالية لأن هذه الأجهزة هي من

وأشار إلى أن أهالي الضفة الغربية يتشوقون لإقامة مهرجانات انطلاقة حماس ورفع الراية الخضراء التي اختفت من شوارع الضفة خوفاً من بطش وإرهاب الأجهزة الأمنية التي باتت تشن حملة اعتقالات مسعورة ضد الشباب حتى تمر الذكرى لمنعهم من إقامة الاحتفالات.

تعطيل عمل المجلس

وحول الحملة التي شُنت ضد رئاسة المجلس التشريعي قال د. الرمحي: "الحملة التي شنت ضدنا كانت من قبل مركز "أمد" التابع لحسن عصفور ومواقع فتح المغرضة التي زعمت أن لقاء سرياً جرى بيننا وبين شخصيات إسرائيلية"، نافيا هذه المزاعم المشبوهة. وأضاف: "نحن كحركة لم نخش إجراء مثل هذه اللقاءات ولو أننا نجريها فلن نخفيها"، موضحاً أن هذه الحملة جاءت لتعطيل عملهم في المجلس التشريعي.

ويتابع النائب الرمحي: "وأهم من يعتقد أن حماس هي عبارة عن مهرجان يُقام وإذا منع إقامة في مكان ما مُنعت الحركة وبذلك يستطيعوا استئصالها"، مؤكداً أن الحركة هي وليدة المساجد والمدارس ولجان العمل التطوعي والخيري وأنها رقماً صعباً على

متابعة الجولات والتحركات وملاحقة السيارات

أجهزة الضفة تصعد من مضايقتها على نواب التشريعي

كما ذكرت المصادر على الخليل جنوب الضفة الغربية أن أجهزة الضفة كثفت من مراقبتها للنواب الإسلاميين ومتابعة جولاتهم وتحركاتهم، والتضييق على مكاتبهم ومراجعهم. ونقلت المصادر عن أعضاء المجلس التشريعي: خليل ربيعي ومحمد مطلق أبو اجحيشة وحاتم قفيشة: قولهم إن عناصر من أجهزة الضفة قاموا بملاحقة سياراتهم ومراقبتها أثناء ذهابهم لزيارة الشيخ ياسر الرجوب شقيق النائب المختطف نايف الرجوب في مدينة دورا الذي يعاني وعكة صحية.

واستهجن النواب هذا التصرف، خاصة أن النواب المذكورين خرجوا منذ أسابيع قليلة من سجون الاحتلال.

وقالت مصادر محلية في مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية أن أجهزة الضفة كثفت من مراقبتها للنواب الإسلاميين ومتابعة جولاتهم وتحركاتهم، والتضييق على مكاتبهم ومراجعهم. ونقلت المصادر عن أعضاء المجلس التشريعي: خليل ربيعي ومحمد مطلق أبو اجحيشة وحاتم قفيشة: قولهم إن عناصر من أجهزة الضفة قاموا بملاحقة سياراتهم ومراقبتها أثناء ذهابهم لزيارة الشيخ ياسر الرجوب شقيق النائب المختطف نايف الرجوب في مدينة دورا الذي يعاني وعكة صحية.

واستهجن النواب هذا التصرف، خاصة أن النواب المذكورين خرجوا منذ أسابيع قليلة من سجون الاحتلال.

الاحتلال يمدد الاعتقال الإداري لنائبين من الخليل للمرة الثالثة

مددت سلطات الاحتلال الصهيوني اعتقال نائبين عن محافظة الخليل جنوب الضفة الغربية إداريا لمدة ستة أشهر أخرى. وقالت اللجنة الإعلامية للهيئة القيادية العليا لأسرى "حماس" في سجون الاحتلال، في بيان لها الأحد (١٣-١٢) إن محكمة "عوفر" الصهيونية مددت الاعتقال الإداري للمرة الثالثة بحق النائبين نزار رمضان وعزام سلهب عضوي المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح في محافظة الخليل ستة أشهر أخرى.

خلال كلمة ألقاها في "مؤتمر العدالة الثالث"

دويك: السلطة لم تحاول إجراء محاكمة دستورية منذ أربع سنوات خشية المسائلة

رجال القانون والقانون الأساسي الذي غيب بطريقة غريبة ومريبة، وتساءل: "لماذا نحكم بمراسيم غير دستورية وغير قانونية والقانون الأساسي موجود؟". وأضاف أن الجلسة الأولى لـ "المجلس التشريعي" الحالي رفعت قضايا إلى المحكمة العليا، وكان من الأولى أن تطرح على محاكم دستورية، وتساءل: "كيف تقوم دولة على غير نظام وقانون؟". وتابع: "مرت أربع سنوات بعد الانتخابات لم تحاول أية مؤسسة تابعة للسلطة رفع قضاياها إلى محاكم دستورية، كما لم تطالب حتى مناقشة قضاياها أمام هذه المحاكم؛ خشية المساءلة"، وتابع: "نحن نريد أن يحكمنا القانون لتحل به معظم الإشكاليات، وإننا - وللأسف - نعيش واقعا يخلط بين السبب والنتيجة، وهذا ما أوصل الساحة الفلسطينية إلى الحالة الموجودة عليها الآن".

رّحب الدكتور عزيز دويك رئيس "المجلس التشريعي الفلسطيني" بمناقشة قضية من أهم القضايا على الساحة الفلسطينية، وهي قضية المحاكم الدستورية، كما دعا إلى تعزيز دور المجلس في خدمة القضية، وتفعيل دور المحامين والقضاة لنشر العدالة وحماية المواطن الفلسطيني والقانون. وقال أمام حشد كبير من القضاة والمحامين ومديري المؤسسات الحقوقية والمدنية وأعضاء من "المجلس التشريعي الفلسطيني"؛ في كلمة أمام "مؤتمر العدالة الثالث" الذي أقامه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة" يومي الأحد والاثنين الماضيين؛ إن الجهازين التنفيذي والتشريعي لا يزالان قائمين، متسائلاً: "فلماذا تغيب المحاكم الدستورية؟ ولماذا يقف المواطن يطلب تفسيراً للقانون والمحاكم الدستورية بإمكانها أن تكون موجودة؟". ودعا د. دويك في كلمته إلى احترام

مشروع المقاومة يتصاعد رغم الإرادة الأمريكية والإسرائيلية والأوروبية لاجتثاث حماس

د. بحر يستعرض مسيرة عمل " التشريعي " خلال أربعة أعوام ويعرض لمستقبل حركة حماس في المجلس

من الضروري طرح مبادرة سياسية تشكل برنامجاً سياسياً للقضية الفلسطينية بعد فشل مشروع التسوية

الظروف الآن لصالح حماس محلياً وعربياً ودولياً

استعرض الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس الفلسطيني لمسيرة عمل المجلس التشريعي خلال الأربع أعوام السابقة والتي تخللتها محاولات تعطيل المجلس من قبل الاحتلال الصهيوني وسلطة المقاطعة في رام الله،

كما استعرض لمستقبل حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني، وشدد على ضرورة طرح مبادرة سياسية تشكل البرنامج السياسي للقضية الفلسطينية ولشعبنا خاصة بعد فشل مشروع التسوية.



جاء ذلك خلال لقاء سياسي نظمته حركة حماس غرب مدينة غزة في مقر نادي الصداقة تحت عنوان "أربع سنوات من المناكفات والتعطيل ما هو مستقبل حركة حماس في المجلس التشريعي؟".

وطالب د. بحر بضرورة فتح ورقة المصالحة وتثبيت الملاحظات التي أبدتها حركة حماس وقال "نحن أكدنا على الورقة التي اتفق عليها بين المصريين وبين كل التنظيمات الفلسطينية بما فيها فتح نحن لم نعدل ولم نضيف وإنما فقط هو تثبيت للورقة المصرية المتفق عليها"، وأوضح أن الورقة المصرية هي عبارة عن إجراءات وتحتاج لضرورة برنامج سياسي للشعب الفلسطيني وفصائل الشعب الفلسطيني حتى تكتمل الصورة.

الجزازات حماس في "التشريعي"

كما استعرض د. بحر أمام حشد كبير من الحضور ما حققته حركة حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني رغم المعاناة والمناكفات وذلك على الصعيد السياسي والقانوني والجماهيري في الداخل والخارج وعلى صعيد المقاومة كما ختم بمستقبل حماس في المجلس التشريعي الفلسطيني.

وفي بداية حديثه بين د. بحر أن قرار دخول حماس انتخابات ٢٠٠٦ لم يأت من فراغ إنما بعد دراسة لكل الحركات الإسلامية وعلى وجه الخصوص الإخوان المسلمين والتجارب التي خاضتها هذه الحركة سواء على الصعيد السياسي في مصر وكيف دخل الإخوان تحت راية حزب الوفد ودخول الإسلاميين في الأردن والكويت وماليزيا واندونيسيا.

وأشار إلى أن دخول السلطة ليس الهدف الهدف إقامة الشريعة الإسلامية واستئناف الحياة الإسلامية في مثل هذه الانتخابات، ومضى يقول "ولذلك أخذت هذه التجارب وكان القرار في هذا الأمر قرار في مؤسسات الحركة بعد تداول أكثر من خمسة شهور تقريباً في الداخل في الخارج وفي السجون واستشارات للكثير من الاعتباريين والسياسيين والنخب من أجل الوصول إلى هذا القرار وقد تم دخول الحركة بقرار شوري مؤسساتي".

وبين د. بحر أن الانتخابات التشريعية لم تخرج من رحم اوسلو، وأن انتخابات ١٩٩٦ لم تكن الأولى بل كان انتخابات عندما كانت الإدارة المصرية موجودة، وهناك قانون سن في ١٩٥٥ من الحاكم الإداري المصري وكانت انتخابات في عام ١٩٦٢ هنا في قطاع غزة وكان رئيس المجلس حيدر عبد الشافي.

بداية المؤامرة

ولفت إلى أنه منذ اللحظة الأولى بدأت المؤامرة، وتابع "بدأت المؤامرة من كتلة فتح البرلمانية

والحكومة الحادية عشرة ومنحها الثقة من المجلس التشريعي كما منح الثقة للحكومة الفلسطينية بالتعديل الوزاري ثلاث مرات وراقب أداء الحكومة الفلسطينية وإقرار موازنة ٢٠٠٩ والتي تعتبر الأداة الأهم في المراقبة على الحكومة.

كما أكد د. بحر خلال حديثه أنه لأول مرة يصادق المجلس التشريعي الفلسطيني على تعيين النائب العام المستشار محمد عابد، وقال "طوال السنين السابقة لم يصادق التشريعي على منصب النائب العام مع أنه هذا في القانون الأساسي في المادة ١٠٧".

وخلال حديثه عن مستقبل "حماس" في المجلس التشريعي الفلسطيني قال د. بحر "من الناحية القانونية المجلس التشريعي الفلسطيني حسب المادة ٤٧ مكرر من القانون الأساسي: يظل المجلس التشريعي الفلسطيني على رأس عمله حتى يأتي مجلس جديد ويقسم اليمين الدستورية".

لا نعانى أزمات

وأكد د. بحر أن حماس لا تعاني من أزمة في قراراتها ورؤيتها وسياستنا واضحة أمام العالم كله، وشدد على أن حماس تريد إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل ظروف نزيهة ومناخات مقبولة، وتساءل "كيف نريد أن ندخل انتخابات في ظل الانقسام؟ كيف نريد أن ندخل انتخابات في ظل اعتقالات سياسية؟ وكيف نريد أن ندخل انتخابات في ظل التنسيق الأمني والتبادل الوظيفي بين الأجهزة الأمنية وقوات الاحتلال؟".

بحاجة لمبادرة سياسية

وتحدث د. بحر عن توافقات بين رئاسة المجلس في قطاع غزة ورئاسة المجلس في الضفة الغربية في تسير أعمال المجلس الفلسطيني بصفة قانونية وبرؤية قانونية، وتابع قائلا "نحن مستمرون في جلساتنا والأسبوع القادم ستكون جلسة للمجلس التشريعي الفلسطيني بتوافق إخواننا في الضفة الغربية"، وشدد على أننا بحاجة إلى طرح مبادرة سياسية تشكل البرنامج السياسي للقضية الفلسطينية ولشعبنا ولحركة حماس وللفصائل الفلسطينية خاصة بعد فشل مشروع التسوية، ولفت أن الوجود الأمريكي في الضفة كلها وعود كاذبة لا قيمة لها، وقال "الظروف الآن هي لصالح حركة حماس فلسطينيا وعربيا ودوليا لأن مشروع المقاومة يتصاعد ومشروع فريق أوسلو انتهى ولا قيمة له".

كما أكد د. بحر خلال اللقاء السياسي إلى وجود إرادة دولية أوروبية أمريكية إسرائيلية باجتثاث حركة حماس، وقال "نحن في صراع إرادات لكن سننتصر إن شاء الله إرادتنا بفضل الله وبعون الله وبقوة الله".

وعلى مستوى الأحزاب والجامعات، وعلى كل المستويات والأصعدة الشعبية والرسمية والحزبية.

ومضى يقول "سأهمنا أيضا في فك الحصار وكانت هناك لجنة اسمها "لجنة فك الحصار" تشارك الحكومة والحركة في فعاليات منها اعتصامات، ومؤتمرات صحفية للجنة فك الحصار وكانت هناك مراسلات لكل الحقوقيين ولكل البرلمانات في العالم وللأمم المتحدة" وتابع "أما في الخارج فقد شاركتنا في كلمات وفعاليات على مستوى البرلمانات وعلى مستوى اللقاءات وعلى مستوى المؤتمرات وحتى ونحن هنا في فلسطين كنا نخاطب كثير من المؤتمرات وكثير من الاحتفالات الحزبية والنقابية".

حماية مشروع المقاومة

وأكد د. بحر أن المجلس عمل على احتضان وحماية مشروع المقاومة من خلال إصدار مشروع حماية المقاومة، وعمل على ترسيخ وتعميق مفهوم المحافظة على الثوابت الفلسطينية من خلال سن القوانين، واتخاذ قرارات سياسية تخدم مشروع المقاومة، وهي حوالي ٢١٠ قرار من أهمها رفض نتائج مؤتمر انابوليس، والاهتمام بقضية الأسرى والجرحى والشهداء وتوفير الدعم لذوي الأسرى في شتى المجالات وملاحقة العملاء والمجرمين والخونة وتجار المخدرات، ووقف التنسيق الأمني مع العدو الصهيوني ووقف المفاوضات العنيفة. وأشار د. بحر أن المجلس دعم الحكومة العاشرة

كما أشار النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي د.بحر لأهداف الدبلوماسية العربية ممثلة في شرح الأوضاع السياسية الفلسطينية في بعدها العربي والإسلامي، وإبراز مشروع الثوابت الفلسطينية والتمسك بنهج المقاومة خاصة بعد فشل مشروع التسوية اوسلو، وكذلك شرح المؤامرة على القدس والمطالبة بدعم صمود أهلنا المقدسيين، وشرح معاناة الأسرى والعمل على الإفراج عنهم وخاصة نواب الشعب، إضافة إلى توفير الدعم المالي والسياسي لشعبنا.

وعلى صعيد الدور الإعلامي للمجلس التشريعي بين د. بحر أن المجلس عقد أكثر من خمسين مؤتمرا صحفيا وأصدر أكثر من ١٦٠ بيانا عبر فيها عن موقفه حول القضايا السياسية والقانونية والوطنية، كذلك إصدار صحيفة البرلمان وهي نشرة متخصصة نصف شهرية تعنى بتغطية نشاطات المجلس التشريعي المختلفة وقد تم إصدار ٢٥ عدد منها.

أما على الصعيد القانوني لفت إلى أن المجلس أقر ١٩ قانونا وأهم هذه القوانين هي قانون حق العودة، وقانون حماية مشروع المقاومة، وقانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس وقانون تنظيم الزكاة، وقوانين في الإجراءات والجزاءات.

المستوى الجماهيري

وعلى المستوى الجماهيري أكد د. بحر أن المجلس التشريعي تواصل مع الجمهور وعمل بسياسة الباب المفتوح واستقبل كل فئات الشعب على مستوى الحكومة والوزارات والبلديات

قبل الصهاينة، هم بدءوا بالاختطاف والتحقيق وإطلاق النار على كتلة التغيير والإصلاح خاصة في الضفة الغربية قبل أن تعتقل إسرائيل أكثر من ٤٠ نائبا من كتلة التغيير واعتبر أن ما يجري اليوم في الضفة من مضايقات على النواب وعلى رئيس المجلس التشريعي ومازالوا يمتنعون دويك من دخول المجلس هذا يدل دلالة واضحة أنهم متآمرون منذ اللحظة.

وخلال استعراضه لما حققته حركة حماس على الصعيد السياسي والدبلوماسي البرلمانية استعرض د. بحر لعدد من الجولات الخارجية التي شملت غالبية الدول العربية، قائلا "شملت اللقاءات مع برلماناتها لقاءات مع الأحزاب ومع المؤسسات والتقاء مع الفلسطينيين في كل مكان"، وعلى مستوى العلاقات الخارجية أكد أن المجلس التشريعي استقبل عشرات الوفود البرلمانية والحقوقية والعربية والإسلامية والفنية من كل حذب وصوب في المجلس التشريعي حتى في قلب الحصار وفي حرب الفرقان وعن المؤتمرات الخارجية تحدث د. بحر قائلا "شارك المجلس التشريعي في أكثر من ١٥ مؤتمرا خارجيا برلمانيا عربيا وإسلاميا ودوليا منها المؤتمر السادس للديمقراطية الذي عقد في قطر في ٢٩-٢٠٠٦، ومؤتمر الدول الآسيوية الذي عقد في طهران هذا من المؤتمرات المهمة، ومؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الخامس عشر بعمان، ومؤتمر ال١٢٠ للاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في أديس أبابا.

أهداف دبلوماسية



على رأس وفد برلماني

د. عزيز دويك يزور ذوي الأسرى والشهداء في الضفة الغربية

الدائرة الإعلامية/الضفة الغربية:

زار وفد برلماني من النواب الإسلاميين برئاسة رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك أهالي الأسرى والشهداء في الضفة الغربية ، و ضمت الجولة التي استمرت ليومين كل من الخليل وبيت لحم وأريحا و نابلس، وجاءت لتقديم التهاني لذوي الأسرى بمناسبة عيد الأضحى المبارك.

وشملت هذه الزيارات التي امتدت على مدار يومي الأحد والاثنين كل من عوائل النواب المختطفين إلى جانب عوائل الأسرى ذوي الأحكام العالية لدى الاحتلال وبعض المفرج عنهم من سجون الأجهزة الأمنية، عددا من عائلات الشهداء، حيث تقدم النواب خلالها بالتهنئة والمواساة واستمعوا لهمومهم ومشاكلهم.

و شارك في الجولات إلى جانب رئيس المجلس التشريعي الدكتور عزيز دويك كل من النائب محمد أبو جحيشة والنائب خليل الربيعي والنائب محمود الخطيب والنائب محمد ماهر بدر والنائب د.سمير القاضي والنائب سميرة الحلايقة، الذين زاروا عوائل الأسرى في الخليل وبيت لحم وأريحا.

في حين ضم الوفد الزائر في نابلس كلا من النائب ياسر منصور ، النائب حسني البوريني. النائب منى منصور . النائب داود أبو سير. النائب الشيخ حامد البيتاوي. والنائب أحمد الحاج علي .

وأكد النواب من خلال الزيارة على ضرورة الإفراج العاجل عن كافة الأسرى والمعتقلين ليعودوا إلى أحضان أهلهم وشعبهم، وطمأنوا الأهالي أن قضية المعتقلين السياسيين هي أولى القضايا التي يسعون لإنجازها من خلال المصالحة وتجديد الدعوة للوحدة وحرص الصف الفلسطيني.

"التشريعي" يستهجن تبني مجلس النواب

الأمريكي مشروع قانون لمعاقبة مالكي الأقمار

الصناعية التي تستضيف فضائيتي الأقصى والمنار

استهجنّت رئاسة المجلس التشريعي قيام مجلس النواب الأمريكي بتبني مشروع قانون يدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية بحق مالكي الأقمار الصناعية التي تسمح ببث بعض القنوات الفضائية، وخاصة فضائيتي: الأقصى والمنار، بحجة تحريضهما على "الإرهاب".

وأكدت رئاسة المجلس التشريعي أن تبني مجلس النواب الأمريكي مشروع قانون يدعو إلى اتخاذ إجراءات عقابية بحق مالكي الأقمار الصناعية التي تستضيف فضائيتي الأقصى والمنار بحجة تحريضهما على "الإرهاب"، يكشف بجلاء عن عمق العداء الأمريكي لنضال شعبنا وعدالة قضيتنا، ويضيف دليلا جديدا على مدى التواطؤ الأمريكي وشرائكه في ممارسة أشكال العدوان المختلفة مع الاحتلال الصهيوني.

وأكدت رئاسة المجلس أن هذا القرار ينزع آخر أوراق التوت عن عورة السياسة الأمريكية الخارجية التي حاول الرئيس أوباما تجميلها والتغطية عليها عقب انتخابه.

واعتبرت رئاسة المجلس أن هذا

القرار الأمريكي يشكل فضيحة جديدة للديمقراطية الأمريكية التي تدعي حفاظها على الحريات المختلفة، ويبرز الزيف الكامن وراء ترويج ما يسمى بالقيم الإنسانية والديمقراطية في العالم التي أرهقنا الدبلوماسية الأمريكية في تسويقها طيلة الحقبة الماضية.

وشددت رئاسة التشريعي على أن الإدارة الأمريكية تشكل الداعم الأول للإرهاب في العالم من خلال احتلالها للعراق وأفغانستان، ومعاداتها لحرية وحقوق الكثير من شعوب العالم، وعلى رأسها الشعب الفلسطيني الذي يتعرض يوميا لكافة أشكال العدوان، ويفرض بحقه حصارا جائرا منذ عدة سنوات بدعم أمريكي كامل دون أي إرادة دولية حقيقية لإنصافه والتخفيف من معاناته.

واعتبرت أن هذا القرار يهدف إلى إسكات الصوت الفلسطيني والعربي والإسلامي المقاوم، وشطب كل الأصوات التي تلهج بحقوق شعبنا وكرامة وعزة أمتنا.

استهجن تجاهل المؤسسات الحقوقية لجريمة الاعتداء الآثم

"التشريعي" يدين الاعتداء الآثم على النائب منى منصور وتدعو سلطة رام الله للتوقف عن جرائمها البشعة بحق النواب

درجات المهنية والموضوعية، فضلا عن الحرص على التوازن في تغطية القضايا والأحداث في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، دون ممارسة الانتقائية الفجة عبر التركيز على منطقة جغرافية بعينها دون الأخرى، أو الصمت عن معالجة بعض القضايا المهمة والحساسة في أحيان، أو معالجة قضايا مهمة بشكل باهت في أحيان أخرى، مما يضع هذه المؤسسات في موضع التشكيك والاثم.

وتابع خلال بيان صحفي قائلًا "ندرك تماما أن هناك فرقا كبيرا بين المؤسسات الحقوقية على مستوى أدائها ومعالجتها المختلفة، وأنه ليس بالإمكان وضع الجميع في سلة واحدة، بالنظر إلى جهد بعض المؤسسات وعملها المقدّر والمسئول والمشهود له مهنية ووطنيا"، مؤكداً أن المجلس التشريعي سيظل قائما بدوره الريادي في التعامل مع كافة المؤسسات الحقوقية ومراقبة أدائها وأعمالها، الأمر الذي سيضع هذه المؤسسات أمام اختبار الثقة والمصداقية والالتزام المهني والموضوعي خلال المرحلة المقبلة.

الإشكاليات المهنية التي تقدح في العديد من أشكال الإنتاج الصادر عنها، وعدم التعاطي مع المعايير العلمية والأدوات المنهجية إزاء تجليات وحوادث الواقع الفلسطيني الداخلي، وهو ما تبدّى بشكل سافر مؤخرا في غياب أي صوت حقوقي مؤسسي لما يحدث من جرائم متعددة لحقوق الإنسان وحرية الرأي في الضفة المحتلة والتي كان آخرها جريمة الاعتداء الآثم الذي مارسه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية بحق الأخت النائب منى منصور بتاريخ ٢٩-١١-٢٠٠٩م، في ذات الوقت الذي ترتفع فيه عقيرة النقد إزاء أية حادثة أو ممارسة تقع في قطاع غزة أيا كانت.

وأشار الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي أن العديد من أشكال الأداء والمعالجات الخاصة بالمؤسسات الحقوقية الفلسطينية تعبّر عن مكابيل مزدوجة وافتقار إلى المهنية والموضوعية والتوازن، وتؤشر إلى تأثيرات خطيرة لدور المال السياسي في توجيه سياسة بعض هذه المؤسسات حيال قضايا الوضع الفلسطيني الداخلي.

وشدد د. بحر على ضرورة أن تتسم المعالجات الصادرة عن المؤسسات الحقوقية بأقصى



النائب / منى منصور

يفترض أن تشكل الناطم الأساس لعمل ومهام المؤسسات الحقوقية ورسالتها السامية. وقالت رئاسة المجلس أن المتابعة الحثيثة والقراءة المتواصلة لأداء ومعالجات المؤسسات الحقوقية الفلسطينية تكشف بجلاء عن حجم

تأخذ أشكالا متعددة تتراوح ما بين الاعتداء الجسدي والمعنوي، مروراً باقتحام البيوت والمنازل والمكاتب وتخريبها والعبث في محتوياتها، وصولاً إلى احتجازهم وملاحقة أبنائهم وذويهم ومنعهم من ممارسة أنشطتهم وفعاليتهم واجباتهم البرلمانية والوطنية. وأشار إلى أن استمرار الأجهزة الأمنية في ارتكاب جرائمها الوضعية بحق النواب بكل هذا المستوى من الصفاقة والقذارة والانحطاط يبرهن على الضوء الأخضر الممنوح لها من أعلى قمة الهرم السياسي الفلسطيني السلطوي في الضفة الغربية، محملا الرئيس منتهي الولاية والصلاحيّة محمود عباس يتحمل شخصيا مسؤولية سلامة الأخوة النواب وذويهم.

وأكد على أن الخطوة الوحيدة التي تكفل إنقاذ سلطة رام الله من غضبة الشعب وقبضة العدالة تكمن في العودة عن مسلسل الغي والانحدار، والرجوع إلى جادة الحق والصواب، والتوقف عن كافة أشكال الإرهاب والجرائم ضد النواب والمقاومين وكافة أبناء شعبنا.

وفي بيان آخر أشارت رئاسة المجلس التشريعي الفلسطيني إلى وجود خلا صريحا حيال الالتزام بالمعايير المهنية والموضوعية التي

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي بشدة ما أقدمت عليه الأجهزة الأمنية التابعة لعباس من اعتداء وحشي هجمي على النائب منى منصور في مدينة نابلس وامتد ليشمل أبنائها وأفراد أسرتها، وسط سيادة لغة الشتائم القذرة والسباب الهابط والألفاظ السيئة التي أطلقت في عرض أسيرة النائب منصور والمجلس التشريعي وحركة حماس، مما يعبر عما تختزنه جعبة القوم من حقد هائل وحملة ميّنة ومقصودة لضرب ممثلي الشرعية الفلسطينية وإقصائهم عن خارطة الوطنية الفلسطينية.

واعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني اعتداء الأجهزة الأمنية لسلطة رام الله على النائب منى منصور وأفراد أسرتها، وتوجيه كافة أشكال السباب الهابط والشتائم القذرة بحقهم، بشكل إرهابي سلطوي بكل معنى الكلمة، ويجسد حال البيئة الأمنية الرديئة التي تحكم الضفة الغربية حاليا.

وأكد د. بحر أن هذا الاعتداء القذر يشكل حلقة في سلسلة الاعتداءات المنهجية التي تطل الأخوة النواب وأهلهم، والتي

التقى بهيئة القضاء العسكري

وفد "التشريعي" برئاسة د. بحر يزور مجلس القضاء الشرعي



وفد من المجلس التشريعي برئاسة د. بحر خلال زيارتهم للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي

هيئة القضاء العسكري ويقف لجانبه من أجل تكامل العمل القضائي. من جهته عبّر العقيد عطا الله عن سعادته وجميع العاملين في هيئة القضاء العسكري، وقال "هذه الزيارة تشعّرنا بالثقة والعزيمة في العمل"، مبيناً أن القضاء العسكري مهمته محاسبة منتسبي الأجهزة الأمنية في حال أساءوا استخدام السلطة، وأشار إلى أن عدم قيام هيئة القضاء العسكري بدورها الحقيقي في العهد السابق أوصلت إلى حالة الفلتان الأمني الذي انتشر في عهد حكم حركة فتح، وشدد عطا الله على أن المحكمة العسكرية تعطي الحق الكامل للمتهم في الدفاع عن نفسه وإحضار الشهود. وبين أن القضاء العسكري أنجز العديد من القضايا عبر عدة محاكم تابعة لهيئة القضاء العسكري منها المحكمة العسكرية الدائمة والتي تنظر في الجنايات، ومحكمة عسكرية خاصة تنظر في قضايا أصحاب الرتب السامية.

كما استعرض العقيد عطا الله لبعض الصعوبات التي تواجه عمل القضاء العسكري أهمها عدم مساواة القضاء العسكري بالقضاء المدني والشرعي من حيث الرواتب والمكافآت، إضافة إلى عدم توفر مبنى مناسب للعمل خاصة بعد هدم مبنى القضاء العسكري في مقر السرايا الحكومي إثر قصف واستهداف المقر أثناء الحرب الأخيرة على القطاع، كما نفت إلى صعوبة في تبليغ الشهود والوصول إليهم لتبليغهم. بدوره أكد د. بحر على مشروعية مطالب هيئة القضاء العسكري معتبراً أنها حقوق لأبد من توافرها، ووعد بوقوف المجلس التشريعي والعمل السريع من أجل تلبيةها.

العسكري في مقر السرايا بغزة، وكان في استقبال الوفد عدد من القضاة العسكريين ورؤساء النيابة وفي مقدمتهم رئيس هيئة القضاء العسكري العقيد أحمد عطا الله. واعتبر د. بحر زيارة وفد "التشريعي" للقضاء العسكري تأتي في إطار تعزيز الجهود المبذولة في ترسيخ هيئة قضاء عسكري تكون نواة للمشروع الإسلامي الكبير، مؤكداً أننا نواجه مؤامرة عالمية لإسقاط مشروعنا الإسلامي في فلسطين، مستدركاً "لكن مشروعنا بقي أربع سنوات وما زال مستمراً يعمل وينمو يعزّية قوية وإرادة كبيرة"، وأكد د. بحر أن المجلس التشريعي يدعم

المفروض والمشدّد على قطاع غزة منذ أكثر من ثلاثة أعوام، كما استعرض الجوجو لأهم الصعوبات التي تواجه عمل مجلس القضاء الشرعي خاصة صندوق الأيتام داعياً إلى فتح تحقيق في التجاوزات التي تتم في هذا الشأن مبيناً أن أموال الصندوق موجودة في رام الله وقيمتها عشرة مليون دولار، كما طالب الجوجو المجلس التشريعي الفلسطيني بإقرار عدد من القوانين التي تحتاجها السلطة القضائية الشرعية في عملها والتي أهمها قانون تشكيل القضاء الشرعي. وفي سياق متصل نظم وفد المجلس التشريعي زيارة برئاسة د. بحر زيارة لهيئة القضاء

القضاء الشرعي التي يتم فيها إقرار هيكلية تنظيمية تنظم العمل بين الدوائر المختلفة في المجلس الأعلى للقضاء. وقال "عملنا على سد النقص في الأماكن الشاغرة بعد استنكاف عدد من القضاة والموظفين التابعين لسلطة رام الله"، ملفتاً إلى أن حكومة رام الله ترفض المعاملات الموقعة من القضاة الجدد. وفي إحصائية للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي أكد الجوجو أن العام الماضي شهد أكبر نسبة زواج وأقل نسبة طلاق، مشيراً إلى أن مجلسه سيقوم بعمل دراسة علمية توضح خلفيات وأسباب تلك النسبة النادرة والفريدة على مستوى الوطن العربي رغم الحصار

زار وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني المجلس الأعلى للقضاء الشرعي وكان في استقبال الوفد عدد من القضاة ورؤساء المحاكم وفي مقدمتهم الدكتور حسن الجوجو رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشرعي، وضم وفد المجلس التشريعي كل من النواب د. يونس الأسطل ود. عاطف عدوان ود. محمد شهاب ود. عاطف عدوان والنائب سيد أبو مسامح والنائب جميلة الشنطي إلى جانب مدير عام المجلس التشريعي د. نافذ المدهون.

وأوضح دبحر أن هذه الزيارة تهدف إلى التواصل بين المجلس التشريعي والقضاء الشرعي مؤكداً على استقلالية السلطات ومنها سلطة القضاء الشرعي التي أرست قواعدها في فترة زمنية وجيزة بتقدم وثبات.

وتمن د. بحر باسم المجلس التشريعي الفلسطيني الجهود الكبيرة التي بذلها العاملون في مرفأ القضاء الشرعي في إرساء قواعد القضاء الشرعي، داعياً القضاة إلى العمل المستمر لخدمة المجتمع والارتقاء بعمل القضاء الشرعي ليكون نواة لقضاء إسلامي لدول العالم، وحذر د. بحر من مؤامرة دولية كبيرة تحاك ضد المشروع الإسلامي في فلسطين لتصفية القضية الفلسطينية.

من جهته تمن د. الجوجو زيارة وفد المجلس التشريعي للمجلس الأعلى للقضاء الشرعي ملفتاً إلى أن هذه الزيارة تمثل خطوة جادة من أجل استقلال السلطات الثلاث على طريق إقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، وأوضح أنه تم إقرار أول هيكلية للقضاء الشرعي وهي المرة الأولى في تاريخ

"التشريعي": حملة التشويه المفرضة التي تشنها الأوساط الإعلامية الفتحاوية ضد دويك والرمحي مبرمجة

نائبان: ننظر بعدم ارتياح لمحاولة إضفاء شرعية مصطنعة على المجلس المركزي ومفتاح الشرعية ليس بيده

يقول: "بموجب القانون الأساسي فإن رئاسة السلطة تعاني من خلل في وضعها القانوني ليس فقط بعد ٢٠١٠/١/٢٥ وإنما منذ ٢٠٠٩/١/٩ هذا القرار بالتحديد يجب أن ينبع من توافق وطني وليس من خلال المجلس المركزي الذي فقد أهليته منذ سنوات ولا حتى من خلال وزراء الخارجية العرب" وأضاف: "إن المجلس التشريعي وبموجب القانون الأساسي في المادة ٤٧ مكرر التي أضيفت عام ٢٠٠٥ لا يحتاج إلى تمديد ولايته، حيث تنص المادة صراحة على أن ولاية المجلس التشريعي تمتد حتى لحظة أداء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية" وقال: "نحن ولا ننظر بارتياح لمحاولة إضفاء شرعية مصطنعة على المجلس المركزي لإلباس المجلس التشريعي شرعية لا يحتاج إلى تأكيدها فمفتاح الشرعية ليس بيد المركزي".

أعرب النائبان في المجلس التشريعي عن كاتلة التغيير والإصلاح د.عمر عبد الرزاق و أ.عبد الرحمن زيدان عن عدم ارتياحهما للدعوة التي وجهت لالتئام المجلس المركزي في ١٥ الشهر الجاري، وأكد النائبان على عدم وجود صلاحيات تخول المركزي باتخاذ أي قرار يتعلق بالرئاسة أو التشريعي. وأوضح النائب عبد الرزاق أن صلاحيات المركزي تنفيذية وليست تشريعية حيث قال: "ليس من صلاحيات المركزي التمديد للرئاسة ولا التشريعي وإنما هو جزء من الخلل العام الذي تعيشه القضية، صلاحيات المركزي تنفيذية وليس لها علاقة بالتشريع، وولاية المجلس التشريعي لا تنتهي إلا بأداء اليمين الدستورية للمجلس الجديد". في حين اعتبر زيدان أن رئاسة السلطة نفسها تعاني من خلل قانوني وأن أي قرار بالتمديد للتشريعي والرئاسة يتطلب توافق وطني وليس للمركزي أي حق في ذلك

مدى إخلاصنا وعمق انتمائنا وتفايننا في سبيل نصره قضائهم الحياتية والوطنية دون تمييز. وشددت رئاسة المجلس التشريعي على أن مبدأ اللقاء مع الإسرائيليين مرفوض في الوقت الراهن، وأن أية لقاءات لم تعقد في السابق، وأن قضية اللقاء مع الإسرائيليين لا تدخل ضمن نطاق سياسة وأجندات المجلس التشريعي في الوقت الراهن، ولا نأمل في حدوث ذلك مستقبلاً. وأكدت رئاسة المجلس على سقوط وتهافت هذه الحملة الأثمة، ورأت في ذلك انعكاساً جلياً لحالة السقوط المدوي للمشروع السياسي لحركة فتح وسلطتها، وحالة الإفلاس الأخلاقي والقيمي التي يعيشها القوم الذين أدمنوا العيش في المستنقعات السياسية الأسنة، وارتضوا البقاء وسط الحفر بعيداً عن قيم وأصالة وأخلاق شعبنا الفلسطيني.

بنيامين نتنياهو، وتابع البيان " لن تكون مفاجئة أن تستمر هذه الحملة الضالة المضللة بأشكال وإجراءات متنوعة خلال الأيام والأسابيع المقبلة بالنظر إلى ما عودتنا عليه سلطة رام الله وحركة فتح من ذبح للقانون والدستور الفلسطيني، وتجاوز سائر المحرمات الوطنية". وأدانت رئاسة المجلس التشريعي بشدة هذه الحملة التشويهية المبرمجة التي تستهدف شطب المجلس التشريعي عن خارطة النظام السياسي الفلسطيني، مؤكدة أن ذلك لن يثني عن ممارسة دورنا البرلماني وواجبنا الوطني، بل سيكون حافزاً جديداً لنا من أجل مواصلة جهدا في خدمة أبناء شعبنا، متسلحين بالقوة السامية العليا للقانون الأساسي الفلسطيني، وكافة النصوص القانونية الفلسطينية، وبدعم وإسناد ومؤازرة أبناء شعبنا الذين خيروا

أكدت رئاسة المجلس التشريعي أن انطلاق موجة جديدة من حملة التشويه والافتراءات بحق هيئة رئاسة المجلس في الضفة الغربية حملة منظمة مبرمجة متكاملة الحلقات تهدف إلى الإطاحة بالمجلس التشريعي، وإلغاء دوره تماماً على الساحة الوطنية الفلسطينية عبر منظومة من الإجراءات والسياسات المتعاقبة التي يتولى القوم إنفاذها بعيداً عن أي مسؤول قانوني أو حسن وطني أو وازع ديني أو رادع قيمي أو أخلاقي. وأشارت رئاسة "التشريعي" في بيان صحفي أن آخر ما تفتقت عنه العقلية الإعلامية الفتحاوية في الضفة الغربية ما أشيع -زورا وبهتانا- عن اتصالات يجريها الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي والدكتور محمود الرمحي أمين سر المجلس مع مكتب رئيس الحكومة الصهيونية



النواب الإسلاميون في نابلس يستنكرون اعتقال الاحتلال لوالدة خمسة أسرى

استنكر النواب الإسلاميون في مدينة نابلس ما أقدمت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي من اعتقال الحاجة رابعة بلال (أم بكر) ٦٥ عاما من مدينة نابلس.

ووصف النواب هذا العمل بجريمة كبرى تضاف لجرائم الاحتلال اليومية. وقالت النائب منى منصور: "اعتقال أم بكر لا يقف عند كونه اعتقال جديد لامرأة فلسطينية وإنما هي أم لخمسة أسرى في سجون الاحتلال وجدة أسير وزوجة الداعية سعيد بلال رحمه الله".

وأضاف النائب ياسر منصور: "الاعتقال افرغ منزل بلال من أهله، فالأبناء معتقلون، وزوجة أحد الأبناء معتقلة أيضا. وفي الوقت الذي كانت تأمل فيه أم بكر أن تكحل عيونها بالإفراج عن أبنائها، يأبى الاحتلال إلا أن يتماذى في غيه ويجمع الأم بأبنائها في سجونهم".

وقال النائب حسني البوريني: "الحاجة أم بكر مثال حي على صمود نساء فلسطين، ممن يقفن وراء أبنائهم ويصبرن على اعتقالهم".

وطالب النائب البوريني المؤسسات الحقوقية بضرورة التدخل السريع والعاجل من أجل الضغط باتجاه الإفراج عن الحاجة أم بكر.

خلال لقاء مشترك عبر الفيديو كونفرس

نواب التشريعي: يستعرضون لنظرائهم من البرلمان الاسكتلندي على النتائج الكارثية التي خلفتها الحرب الأخيرة على غزة

بالقضية الفلسطينية مطالباً بإيهاهم بتعزيز الخطوات العملية التي تسهم في كسر الحصار من خلال تنظيم المزيد من القوافل البرية والبحرية. أما حسام عايش فقدم شرحاً لما سببته الحرب الأخيرة على غزة وما خلفته آلة الحرب الصهيونية من دمار على الجامعات الفلسطينية، مشيراً إلى أن سلاح الجو الصهيوني استهدف مباني ومختبرات في الجامعة الإسلامية ومباني أخرى في جامعات الأقصى والأزهر وكلية المجتمع بغزة، موضحاً أن تلك المباني كان يستفيد منها آلاف من طلبة العلوم والهندسة والطب والتخصصات الأخرى.

من جانبه عبرت النائب الاسكتلندي بولين ماكнил عن شكرها وتقديرها للقائمين على تنظيم هذا اللقاء ودعت المسؤولين الفلسطينيين في الحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي لزيارة اسكتلندا والدول الأوروبية للخروج من العزلة السياسية المفروضة على قطاع غزة.

وجددت ماكين تأكيدها على اهتمامها الشديد لمعاناة الشعب الفلسطيني والحصار المفروض منذ أعوام وما خلفه الاحتلال والعدوان الأخير على غزة، و وعدت الاستمرار بكافة الجهود الممكنة لكسر الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني.

شارك عدد من نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني وممثلين عن الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية في لقاء مشترك عبر الفيديو كونفرس بمدينة غزة، وضم كلا من النائبين دعاطف عدوان ود.محمد شهاب إلى جانب د.أحمد يوسف وكيل وزارة الخارجية الفلسطينية وحسام عايش عن الجامعات الفلسطينية وأحمد النجار عن وزارة التربية والتعليم وممثلة عن بلدية غزة وبحضور عدد من المواطنين.

ومثل الجانب الاسكتلندي نيكول سترجيون وزيرة الصحة الاسكتلندي، والنائب بولين ماكнил ورئيس بلدية جلاسكو اللورد بروفوست إلى جانب عدد من الشخصيات الأكاديمية والاعتبارية في ولاية جلاسكو.

وقدم النواب المشاركون خلال اللقاء شرحاً مفصلاً لما يتعرض له الشعب الفلسطيني من حصار ظالم مفروض منذ أكثر من ثلاث سنوات والنتائج الكارثية التي خلفتها الحرب الأخيرة على غزة وتدمير البنية التحتية بشكل شبه كلي.

من جهته عبر د.أحمد يوسف عن بالغ شكره وتقديره للنواب والوزراء المشاركين لاهتمامهم

التشريعي يفتتح دورة تدريبية في مبادئ وأسس الإدارة

افتتحت وحدة التدريب والتطوير في المجلس التشريعي دورة تدريبية خاصة بأصحاب المهام الإدارية من مدراء وأقسام وشعب ووائر المجلس المختلفة في الإدارة العامة بعنوان مبادئ وأسس الإدارة بواقع ١٨ ساعة تدريبية.

وأوضح مدير وحدة التدريب والتطوير نبيل الخالدي أهمية هذه الدورة كونها تتعرض للمفاهيم الإدارية السليمة والمتطورة، والتي يسعى المجلس من خلالها إلى رفع الكفاءة الإدارية للموظفين الذين يقومون على رأس أعمالهم، كما تمكن المشاركين فيها من تسيير الأعمال الإدارية بدرجة عالية من الكفاءة وتوضيح مفاهيم التعامل بين الرئيس والمرؤوس وكيفية، مشيراً إلى أن الدورة هي عبارة عن مقدمة أولى لستة دورات ستعقد في المجال الإداري. من جانبه رحب د. نافذ المدهون مدير عام المجلس التشريعي بالجهود المبذولة من وحدة التدريب والتطوير من أجل الارتقاء بموظفي المجلس التشريعي خصوصاً في الجوانب الإدارية، وأكد د. المدهون على جهود رئاسة المجلس الداعمة لتطوير الأداء الإداري في مختلف التخصصات من أجل الأرقاء بالمؤسسة التشريعية في مختلف التخصصات.

خلال احتفال بمناسبة يوم المعاق العالمي

د. بحر: "التشريعي" يولي اهتماماً بالغاً لشريحة المعاقين أصحاب الإرادات العالية

أكد د. أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي اهتمام المجلس التشريعي بشريحة المعاقين وذلك من خلال سن القوانين التي تدعم حق الإنسان المعاق، موضحاً أن ذلك يشكل واجباً أساسياً يتمثله المجلس التشريعي وحفاً طبيعياً ووفاء خالصاً لشريحة المعاقين دون منة من أحد.



دبحر يكرم أحد المشاركين على هامش الاحتفال بمناسبة يوم المعاق العالمي

وشدد دبجر على ضرورة تقديم المساعدة لهذه الشريحة الهامة، واصفاً المعاقين بأنهم الأسوياء الذين يتربعون في سويداء قلوبنا، مشيراً إلى أن لجنة التربية في المجلس التشريعي -ممثلة بالنائب هدى نعيم التي تحمل على عاتقها هذا الملف- قامت بجهود جبارة من أجل الدفاع عن حقوق هذه الشريحة. جاء ذلك خلال حفل نظمته عمادة شؤون الطلبة في الجامعة الإسلامية بمناسبة يوم المعاق العالمي، بمشاركة عدد من ممثلي المؤسسات والجمعيات التي تدعم المعاقين وعدد من المثقفين والأكاديميين وطلاب الجامعة الإسلامية.

وفي هذا السياق طالب د. بحر دول العالم الحر والمنظمات الدولية بالنظر إلى حجم الأضرار التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، وخصوصاً أن نسبة المعاقين في قطاع غزة هي الأعلى بين دول العالم، وذلك بسبب همجية الاحتلال الصهيوني إبان اعتداءاته المتكررة ولا سيما في حربه الأخيرة على القطاع، مشدداً على ضرورة تقديم قادة الاحتلال الصهيوني كمجرمي حرب إلى المحاكم الدولية إذا أرادت

هذه المنظمات الدولية أن تساهم في تقديم الدعم للمعاقين. وأضاف دبجر أن شعبنا هو شعب منتصر وعظيم بفعل هذه النماذج المعطاءة التي يقدمها والتي لم تتوانى في التضحية بأطرافها وأجسادها في سبيل رفعة وطنها، متابعا: "هذه النماذج أرادت أن تقول لكل العالم أننا صامدون ومرابطون ولن نرضي غير

القدس عاصمة للدولة الفلسطينية وأنها سنستمر في عطائنا من أجل تحرير القدس والمسجد الأقصى". وفي سياق متصل افتتح د. بحر معرضاً لمنتجات المعاقين الذي أقامته عمادة شؤون الطلبة بالجامعة الإسلامية على هامش الاحتفال بيوم المعاق بمشاركة جمعيات ومؤسسات ترعى المعاقين، وقد أبدى د. بحر إعجابه بالمشغولات

والمنتجات التي عرضت في المعرض، مشيداً بدور هذه الجمعيات والمؤسسات التي تقف وتساند هذه الشريحة المهمة في المجتمع. هذا وتخلل الحفل فقرات فنية تولاها بعض المشاركون من المعاقين واشتملت على المسرح والغناء والديكة، وفي نهاية الحفل قام د. بحر وإدارة الحفل بتوزيع الجوائز العينية على بعض الطلاب المعاقين.

النائب حسني البوريني

جريمة عائلة الكرد ليست الاولى ولن تكون الأخيرة إذا لم يجد الاحتلال ما يردعه



النائب حسني البوريني

حذر النائب حسني البوريني من تسارع وتيرة المخطط الصهيوني لتحويل القدس في ظل صمت رسمي وشعبي عالمي مطبق. والذي كان آخره استيلاء مجموعة من المغتصبين بحماية قوات الاحتلال الصهيوني عصر أمس الثلاثاء (١٢-١) على منزل المواطنين المقدسية المُسنّة رفقة الكرد في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة.

النائب البوريني طالب بوقفه جادة رافضه لهذه التجاوزات

الإسرائيلية. وقال هناك الكثير مما يمكن للشعوب القيام به وأقله هبه جماهيرية تضامنية مع مدينة القدس والمسجد الأقصى. وقال: "على العالم العربي والإسلامي أن يدرك بأن فلسطين ليست للفلسطينيين وحدهم وان الدفاع عنها واجب عليهم جميعاً".

وأعرب النائب حسني البوريني عن تضامنه والنواب مع عائلة الكرد. وغيرها من العائلات المقدسية المهتدة بالتهجير من الاحتلال. وأشاد النائب البوريني بصمود المقدسيين ووقفهم في وجه الحملة الإسرائيلية الاستتصالية للشعب الفلسطيني. داعياً لمزيد من الثبات لمواجهة المخطط الصهيوني. وقال: "ما حدث مع عائلة الكرد ليس الجريمة الأولى ولن تكون الأخيرة إذا لم يجد الاحتلال رادعاً له. وسكان القدس ضربوا أمثلة رائعة لإنغراس الفلسطيني في أرضه".

خلال زيارة وفد "التشريعي" لديوان الرقابة الإدارية والمالية

د. بحر: ندعم العمل الرقابي على مؤسسات السلطة التنفيذية لتعزيز مبدأ المساءلة والشفافية الكاملة

الأسطل، والنائب جميلة الشنطي، والنائب هدى نعيم، وكان في استقبال وفد التشريعي عدد من كبار موظفي الديوان وفي مقدمتهم مدير عام ديوان الرقابة يوسف الكيالي.

زار وفد من المجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني ديوان الرقابة المالية والإدارية بغزة، وضم الوفد كلا من النائب سيد أبو مسامح، والنائب يونس



نواب المجلس التشريعي برئاسة دبحر خلال زيارتهم لديوان الرقابة المالية والإدارية

أن ديوان الرقابة المالية والإدارية له دور مركزي في الرقابة على السلطة التنفيذية، وأن مشرونا السياسي والديمقراطي يعتمد على الشفافية والوضوح، مبيّنة أن الإنجاز يتم من خلال عمل تراكمي.

كما أكدت النائب جميلة الشنطي التي أثنت على عمل الديوان على ضرورة الاستمرار والتطوير في العمل الرقابي، موضحة أن هذه الزيارة للمجلس التشريعي تشكل دفعة عملية لعمل الديوان بقوة في محاسبة ومراقبة أداء السلطة التنفيذية.

بدوره شكر مدير عام ديوان الرقابة المالية والإدارية يوسف الكيالي الوفد البرلماني على زيارته لمقر الديوان، متمنياً أن تكون هذه الزيارة بداية تواصل مثمر وتعاون منتج مع المجلس التشريعي الفلسطيني.

وأكد على أهمية ودور الديوان في إطار النظام السياسي الفلسطيني، ملفتاً أن الديوان شكل فرق تفتيش ومتابعة منذ إنطلاقه في شهر ابريل من العام ٢٠٠٩م، موضحاً أن الديوان أنجز الكثير من المهام خلال فترة قياسية.

وأكد الكيالي تجاوز الديوان للكثير من المشاكل والعقبات، وقال "تمتلك الكثير من التقارير المهنية المميزة حول أداء السلطة التنفيذية"، مشيراً أنه تم تسليمها للمجلس التشريعي والسلطة التنفيذية من أجل متابعتها، مشيراً أن الديوان لا يسعى إلى تصيد الأخطاء بل تطوير الأداء وتصويب الخلل.

ضرورة الضغط على المؤسسة التنفيذية من أجل شفافية العمل والأداء، وقال "الديوان يشكل العين المبصرة للتشريعي على طريق بناء مؤسسة سياسية حقيقية".

ومن جانبها أشارت النائب هدى نعيم إلى

بدوره أشاد النائب سيد أبو مسامح بعمل الديوان ملفتاً لوجود عقلية واعية في ديار الرقابة تدرك الدور المؤسسي والرقابي المناط بها، وأكد أن "التشريعي" يعطي أولوية لمبدأ الرقابة والمساءلة، وشدد على

هذا يقتضي منا المراقبة الدائمة والمتابعة المستمرة للعمل من أجل إرساء منظومة قيم تركز إلى أصول الشفافية الكاملة واحترام مبدأ المساءلة اللازمة لتطوير نظامنا السياسي وتجربتنا الديمقراطية الفلسطينية.

وأكد د. بحر في بداية زيارته أن ديوان الرقابة يمثل ركيزة أساسية لتعزيز النظام السياسي في جانبه الرقابي، وقال "أنتم تجسدون الدور الرقابي الإداري بهدف الوصول إلى المستوى المطلوب من النزاهة والشفافية في ظل المرحلة الدقيقة والحساسة التي يعيشها شعبنا".

وشدد دبحر على دعم المجلس التشريعي الفلسطيني لديوان الرقابة في مراقبته لأداء الحكومة قائلاً "هذه هي المهمة الحقيقية المناطة بكم من أجل تعزيز وتطوير قيم النزاهة والشفافية في المؤسسة الرسمية الفلسطينية، ملفتاً أن عمل الديوان يحتاج إلى صبر ومصابرة وجهد، مبيّناً أن عين الجميع تنظر إلى أداؤنا وممارساتنا بشكل عام والأعداء يتربصون بنا، ومهمتنا كبيرة وعظيمة من أجل تطوير الأداء الرقابي على السلطة التنفيذية.

وأشار إلى أن المؤسسات الرقابية تواجه صعوبات وعقبات، مشدداً على ضرورة الاستمرار في العمل وعدم اليأس، وقال "نحن في المجلس التشريعي سنساعدكم في تذليل وتجاوز تلك العقبات، وسنبقى على تواصل معكم ومع الحكومة من أجل توفير كل مقومات الدعم والإسناد وتسهيل مهامكم".

وعبر د. بحر عن إيمان المجلس التشريعي بالتكامل الوظيفي والعمل الشمولي بين كافة مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وتابع

ثقافة قانونية

إعداد / أمجد الأغا - المقرر الإداري للجنة القانونية

هل تنقضي ولاية المجلس التشريعي بعد انتهاء المدة الدستورية المحددة في 2010/1/25 ؟

التشريعي مع الفقه الدستوري: أشار الأستاذ الدكتور/ أحمد مبارك الخالدي عميد كلية الحقوق في جامعة النجاح سابقاً ورئيس لجنة وضع الدستور ووزير العدل الأسبق إلى أن " المشرع الدستوري أراد أن يضع استثناء على الحكم العام حيث أراد أن يمد في ولاية المجلس التشريعي السابق وتعطيل بدء ولاية المجلس التشريعي الجديد إلى حين إتمام أعضاء المجلس التشريعي الجديد حلف اليمين الدستورية. لذلك نص على الاستثناء على الأصل في المادة (٤٧) مكرر من القانون الأساسي ذاته ولم ينص عليه في قاعدة أدنى درجة من القانون الأساسي(*)".

رئيس الجمهورية الناخبين إلى انتخاب مجلس جديد قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوماً على الأقل، فإذا تعذر ذلك لظروف القاهرة ظل المجلس قائماً ويباشر سلطاته الدستورية حتى تزول هذه الظروف ويتم انتخاب المجلس الجديد). المادة ٦٨ دستور المملكة الأردنية الهاشمية: (يجب إجراء الانتخاب خلال الشهور الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس فإذا لم يكن الانتخاب قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد . ثالثاً: إنسجام تمديد ولاية المجلس

قانوني يرتب أحكاماً تتناقض مع هذا التوجه الدستوري إستناداً لقاعدة (سمو الدساتير). ثانياً: انسجام تمديد ولاية المجلس التشريعي مع القانون الدستوري المقارن حيث جنحت العديد من دساتير الدول العربية نحو معالجة حالة الفراغ التشريعي الذي قد ينشأ عند تعذر إجراء الانتخابات التشريعية إثر انقضاء ولاية السلطة التشريعية إلى تمديد ولاية المجلس القائم، ويمكن أن نذكر على سبيل المثال لا الحصر: المادة ٦٤ من الدستور اليمني: (مدة مجلس النواب أربع سنوات شمسية تبدأ من تاريخ أول اجتماع له، ويدعو

أداء أعضاء المجلس الجديد اليمين الدستورية وهو الأمر الذي سيساهم في درء حالات الفراغ التي قد تترتب عن الشغور في السلطة التشريعية. وقد جاء الرأي القانوني أعلاه مستنداً إلى المسوغات القانونية التالية: أولاً: نصت المادة (٤٧) مكرر من القانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٥:

" تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستوري". وبالتالي فإن ولاية المجلس الحالي تستمر بشكل مؤقت إلى حين قيام الأعضاء الجدد بأداء اليمين الدستورية، ويقع باطلاً كل نص

بحلول تاريخ ٢٠١٠/١/٢٥ يكون قد مضى على المجلس التشريعي الحالي أربعة سنوات الأمر الذي يستدعي الدعوة لتنظيم إنتخابات تشريعية لإنتخاب مجلس تشريعي جديد، ولكن في صورة تعذر إجراء الانتخابات التشريعية وفق الأصول القانونية يُثار التساؤل حول:

مدى دستورية بقاء المجلس التشريعي الحالي بعد انقضاء المدة الدستورية المحددة في ٢٠١٠/١/٢٥ وتعذر إجراء الانتخابات التشريعية ؟ يحوز على الشرعية الدستورية الرأي القانوني القائل بتمديد ولاية المجلس التشريعي الحالي مؤقتاً إلى ما بعد انقضاء الأربع سنوات وذلك إلى حين

* انظر: أ.د. أحمد مبارك الخالدي، دراسة بعنوان (التداعيات القانونية لإنهاء ولاية الرئيس) ص٧، ورقة عمل قدمت لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات بتاريخ ١٩/٦/٢٠٠٨م.

المجلس التشريعي يبارك لحجاج بيت الله الحرام





رام . . ويشارك في مهرجان الإنطلاقة الـ 22





ملاحظات منهجية حول دراسة: "نظام النزاهة الوطني: تجربة الـ



النائب / جمال نصار
كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية

أصدر ائتلاف "أمان" مؤخرًا دراسة حول نظام النزاهة الوطني في مؤسسات السلطة الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني، وعقدت مؤتمرا يوم الاثنين 14-12-2009 عبر نظام الفيديو كونفرنس بين غزة ورام الله لعرض الدراسة وتوصياتها وإيراد تعقيب الكتل والقوائم البرلمانية عليها.

وقد تقدم النائب جمال نصار ممثلا عن كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية بورقة عمل اشتملت على تقييم للدراسة عبر إيراد ملاحظات نقدية عامة وتفصيلية عليها، وذلك على النحو التالي:

أولا: ملاحظات عامة:

الإيجابيات:

- تشكل الدراسة معالجة موضوعية بنسبة ٩٠٪ تقريبا إزاء الموضوعات الخاضعة للبحث والتقييم.
- تشكل الدراسة إدانة واضحة وصريحة للغاية حيال الأداء السلطوي في الضفة الغربية حيال قيم النزاهة والشفافية في إطار المؤسسات الرسمية هناك.

السلبيات:

- استثنت الدراسة قطاع غزة من إعمال يد البحث والاستقصاء والتحليل والتقييم بدون أي مبرر موضوعي.
- تناولت المعالجات التي تعرضها الدراسة الشق الإداري الإجرائي التنظيمي فحسب، ولم تتطرق إلى البعد السياسي والأمني بمفهوما الوطني اللذين سقطت فيهما السلطة وأدائها بشكل مريع وغير قابل للدحض أو النقاش.
- اعتمدت الدراسة وجهة نظر سلطة رام الله وحركة فتح حيال قضايا الخلاف السياسي والشأن الفلسطيني الداخلي.
- تجاهلت الدراسة توجيه أي نقد لشخص "أبو مازن"، ولم تتطرق بحال إلى انتهاء ولايته القانونية والدستورية.
- تجاهلت الدراسة أي إشارة إلى واقع ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية سياسيا وقانونيا، وحال التنسيق الأمني مع الاحتلال، ومشروع خلق "الفلسطينيين الجدد" الذي يشرف عليه الجنرال "كيث دايتون" الذي يتولى إعادة صياغة وتدريب الأجهزة الأمنية الفلسطينية هناك.

- أهملت الدراسة بشكل مقصود عددا من التوصيات حيال بعض القضايا ذات العلاقة بالأداء السلطوي في الضفة الغربية الممارس ضد حركة حماس على وجه الخصوص.

ثانيا: ملاحظات تفصيلية:

- ورد في (ص ١٠) في سياق الحديث عن الملخص التنفيذي للدراسة ذكر لمصطلح حكومة تسيير الأعمال التي شكلها الرئيس الفلسطيني برئاسة الدكتور سلام فياض بعد سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، والحقيقة أن الحكومة التي شكلها الرئيس الفلسطيني منتهي الولاية برئاسة سلام فياض هي حكومة الأمر الواقع في الضفة الغربية لأنها لم تحظ مطلقا بثقة المجلس التشريعي، مما يستوجب من القائمين على هذه الدراسة تمثّل قيم النزاهة والموضوعية وتسمية الأمور بمسمياتها الصحيحة.

ومن الناحية القانونية يحظر على ما يسمى "حكومة تسيير الأعمال" برئاسة سلام فياض ممارسة مهامها قبل الحصول على ثقة المجلس، وبالتالي فإن كل ما تقوم به هذه الحكومة يندرج ضمن ممارسة الفساد وغياب الرقابة البرلمانية، وهذا ما أكدته المادة (٦٦) الفقرة (١) من القانون الأساسي المعدل حيث نصت على أنه "فور اختيار رئيس الوزراء لأعضاء حكومته يتقدم بطلب إلى المجلس التشريعي لعقد جلسة خاصة للتصويت على الثقة بهم بعد الاستماع والانتهاء من مناقشة البيان الوزاري المكتوب الذي يحدد برنامج وسياسة الحكومة.. إلخ".

- وجاء في (ص ١٥ وص ٨٨) من الدراسة في إطار الحديث عن قضيتي: الأوضاع السياسية، والمؤسسات الأهلية الفلسطينية ما يشير إلى حدوث صراع عنيف ومسلح على السلطة في

قطاع غزة نتج عنه سيطرة حركة حماس عسكريا على السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في قطاع غزة".

الرد: في ذلك توصيف خاطئ وتشخيص مغلوط تماما وإخلال بالحقيقة ومجريات الأمور التي حملها الواقع المعاش، والتي أكدت من خلال التمرد الأمني والإداري والإعلامي الذي مارسه أو ساط في حركة فتح أن ما يحدث هو محاولات انقلابية من طرف واحد، كما لا يصح القول بنظرية الصراع على السلطة لأن حركة حماس تملك السلطة أصلا فكيف تصارع عليها؟! فضلا عن أن حماس قامت بتطهير القطاع من بؤر الفساد الأمني والإداري التي حاولت تخريب وتدمير واقع قطاع غزة، وذلك انسجاما مع واجبها في تعزيز قيم النزاهة في المجتمع الفلسطيني، بما يتطلب شكرها لا توجيه النقد إليها. وهذا ما أكدته المادة (٦٩) الفقرة (٧) حيث نصت على التالي:

"يختص مجلس الوزراء بما يلي: مسؤوليّة حفظ النظام العام والأمن الداخلي".

- كما ورد في (ص ١٥ وص ٥٢) من الدراسة في سياق الحديث عن قضيتي: الأوضاع السياسية، والسلطة القضائية أن حركة حماس "أوجدت ما يسمى بمجلس عدل أعلى كبديل عن مجلس القضاء الأعلى الذي يشكل جهة الإشراف على القضاء في الضفة الغربية. إضافة إلى تعيين آلاف الموظفين في الإدارات الحكومية والأجهزة الأمنية".

الرد: لم يتم إقامة مجلس العدل الأعلى إلا بعد استنكاف مجلس القضاء الأعلى عن العمل وخدمة المواطنين، كما إن حماس لم تقم بذلك بل إن حكومة تسيير الأعمال في غزة الحاصلة على ثقة المجلس التشريعي هي من قامت بذلك لأسباب ومبررات موضوعية.

لمحة عن الفساد

- جاء في (ص ١٦): "كما سادت ثقافة، سياسية على الأقل خلال فترة الرئيس الراحل ياسر عرفات. تتسامح مع الفاسدين ولا تحاسبهم. وزاد من حدة المشكلة في هذا المجال قدم المنظومة التشريعية. فهي لا تتضمن نصوصاً كافية تغطي جميع مجالات الفاسدين وصوره المختلفة. إضافة إلى ضعف العقوبات المنصوص عليها في القوانين التي تعالج بعض مظاهر الفساد".

الرد: النص السابق غير صحيح حيال الادعاء بضعف العقوبات المنصوص عليها في القوانين التي تعالج بعض مظاهر الفساد، فالعقوبات موجودة بوضوح إلا أن الخلل يكمن فقط في التطبيق ومعاقبة المفسدين. فهناك قانون العقوبات لعام ١٩٣٦م، وهناك قانون الكسب غير المشروع، وهناك قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية، وهناك العديد من تشريعات محاربة الفساد سارية المفعول.

- ورد في (ص ١٧): "ولا تلعب المؤسسات الدينية.

والتي لها تأثيرها في المجتمع دوراً مباشراً في هذا المجال".

الرد: النص السابق ينفي أي دور مباشر للمؤسسات الدينية على إطلاقها في تعزيز قيم النزاهة ضمن المناهج التعليمية والجامعية، وهو نص مطاط وفضفاض وغير واضح، ويحمل تعميما مُخْلا، فضلا عن كونه يتجاهل التأثير الواضح للعديد من المؤسسات الدينية التابعة لبعض الفصائل الإسلامية التي لا يستطيع أحد أن ينكر دورها وتأثيرها في مختلف المجالات.

- ورد في (ص ١٧): "أما في عهد الرئيس محمود عباس وإن تميز بعدم توفير الغطاء السياسي للفاسدين،.. إلخ".

الرد: لا يمكن لأي شخص أو جهة تتحلّى بالحد الأدنى من الإنصاف والموضوعية والنزاهة أن تدعي مثل هذا الادعاء، فالفساد في عهد الرئيس منتهي الولاية القانونية والدستورية بقي كما هو دون أي تغيير كما كان عليه الحال زمن الرئيس الراحل مرحوم ياسر عرفات، وواقع الحال يشير إلى أن المفسدين كرسوا نفوذهم ومواقعهم في عهد "أبو مازن" وشكلوا مراكز قوى خطيرة في إطار مؤسسات السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية.

مؤسسة الرئاسة

- لا يحمل تقييم مؤسسة الرئاسة أي إشارة إلى انتهاء ولاية الرئيس الفلسطيني محمود عباس بتاريخ ٨-١-٢٠٠٩، واغتصابه السلطة بعد هذا التاريخ، وهي نقطة في غاية الأهمية والحساسية والخطورة، كون ولاية عباس قد انتهت تماما وفقا للنصوص القطعية التي لا تحتمل النقاش التي أوردتها القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، مما يذّح في نزاهة الدراسة ويضعف درجة مصداقيتها. وهذا ما أكدته المادة (٣٦) من القانون الأساسي المعدل حيث نصت على أن "مدة رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية هي أربع سنوات ويحق للرئيس ترشيح نفسه لفترة رئاسية ثانية علي أن لا يشغل منصب الرئاسة أكثر من دورتين متتاليتين".

- جاء في (ص ٢٢): "لا توجد أحكام قانونية كافية أو لوائح تحدد كيفية اختيار رئيس الوزراء من

قبل الرئيس، ومدى إلزام رئيس الوزراء المكلف بقضايا ومواقف يحددها الرئيس مسبقا في خطاب التكليف".

الرد: ما سبق غير صحيح وغير سليم على الإطلاق، فالنصوص التي يوردها القانون الأساسي المعدل حول هذه القضية واضحة تماما ولا يشوبها أي لبس، مما يعزز الشكوك حيال المقاصد الكامنة وراء مثل هذا النص ومدى ارتباطها بسياسة فتوية ما، وتأثيرات ذلك على نزاهة الدراسة والقائمين عليها. حيث نظم القانون الأساسي المعدل هذا الموضوع في المادة (٦٥) حيث نصت على:

١- فور تكليفه من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية يتولى رئيس الوزراء تشكيل حكومته خلال ثلاثة أسابيع من تاريخ اختياره، وله الحق في مهلة أخرى أقصاها أسبوعان آخران فقط.

٢- إذا أخفق رئيس الوزراء في تشكيل حكومته خلال الأجل المذكور أو لم يحصل على ثقة المجلس التشريعي وجب على رئيس السلطة الوطنية استبداله بآخر خلال أسبوعين من تاريخ إخفاقه أو من تاريخ جلسة الثقة حسب مقتضى الحال، وتنطبق على رئيس الوزراء الجديد الأحكام الواردة في الفقرة (١) أعلاه.

- كما ورد في (ص ٢٧ وص ٣٥) من الدراسة في سياق الحديث عن قضيتي: الإشكاليات المتعلقة بالأداء المالي للسلطة الوطنية، ودور المجلس التشريعي حديث عن "سلطة وحكومة الأمر الواقع في غزة"، والحقيقة أن الحكومة التي شكلها الرئيس الفلسطيني منتهي الولاية برئاسة سلام فياض هي حكومة الأمر الواقع في الضفة الغربية لأنها لم تحظ مطلقا بثقة المجلس التشريعي، فيما الحكومة التي يطلقون عليها حكومة أو سلطة الأمر الواقع هي حكومة تسيير أعمال شرعية حسب القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، مما يستوجب من القائمين على هذه الدراسة تمثّل قيم النزاهة والموضوعية وتسمية الأمور بمسمياتها الصحيحة.

السلطة التشريعية

- ورد في (ص ٢٦ وص ٥٠) من الدراسة في سياق الحديث عن قضيتي: الإشكاليات المتعلقة بالأداء

تجاهلت الدراسة توجيه أي نقد لشخص "أبو مازن" ولم تتطرق بحال إلى انتهاء ولايته القانونية والدستورية

سلطة الوطنية الفلسطينية 2008

الدراسة.

لجنة الانتخابات المركزية

- جاء في (ص٤٢): "وتعتمد لجنة الانتخابات المركزية حاليًا القرار بقانون بشأن الانتخابات العامة الصادر عن رئيس السلطة الوطنية. الرد: رغم أن الدراسة شخّصت بدقة اعتماد لجنة الانتخابات على القرار بقانون الصادر عن رئيس السلطة إلا أنها لم تعترض عليه أو تبرز عدم قانونيته كونه تجاوز نصًا قانونيًا صريحًا أصدره المجلس التشريعي الفلسطيني. ورد في (ص٤٥): "وختامًا ينبغي القول أن الانقسام بين قطاع غزة والضفة الغربية يضع عمل اللجنة ونزاهتها تحت التهديد وخطر التدخل إلى درجة يمكن معها تقويض هذه الركيزة الأساسية، نتيجة لحالة الاستقطاب السياسي الكبيرة التي لم تعد تتقبل وجود جهات رسمية مستقلة ومحيدة مثل لجنة الانتخابات". الرد: هذا الكلام رغم أنه يحاول تقيّم الموضوعية من خلال التمسح بنوع من العمومية إلا أنه يشكل في الوقت ذاته غمزًا من قناة حركة حماس وحكومة تسيير الأعمال في غزة التي رفضت التعاطي مع لجنة الانتخابات لأسباب موضوعية واعتبارات قانونية.

ديوان الرقابة الإدارية والمالية

- جاء في (ص٥٠): "وأخيرًا تعتبر مؤسسات المجتمع المدني خاضعة لسلطة الديوان"، إلا أنه لم يرد في التوصيات المذكورة في (ص١٥) أية إشارة إلى توصية بضرورة وضع آليات رقابية على مؤسسات المجتمع المدني.

المؤسسة الأمنية الفلسطينية (المؤسسات المكلفة بإنفاذ القانون)

- لم تُشر الدراسة بأي شكل كان إلى الدور الأمني الخطير الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية من اعتقالات وحملات ملاخقة وتغذيب بشكل يخالف تمامًا القانون الفلسطيني، أو الإشارة إلى آثار وتداعيات التعاون الأمني مع الاحتلال الصهيوني على الواقع السياسي والنسيج الاجتماعي الفلسطيني، وخضوع المؤسسة الأمنية الفلسطينية بالكامل لإمرة وإشراف الجنرال الأمريكي "كيث دايتون" الذي يشرف على مشروع خلق وإيجاد ما يسمى بالفلسطينيين الجدد الذين انتزع حب الوطن من قلوبهم وباتوا أكثر التصاقًا بمفاهيم لا تمت لفلسطين وقضيتها الوطنية بصلّة. - وجاء في (ص٦٩): "من الناحية العملية لا تخضع المؤسسة الأمنية وقادتها للرقابة والمساءلة من

المالي للسلطة الوطنية، وعلاقة ديوان الرقابة الإدارية والمالية مع الركائز الأخرى حديث عن تعطل دور المجلس التشريعي تمامًا منذ منتصف العام ٢٠٠٧". الرد: المجلس التشريعي لم يتعطل بل استمر في أداء مهامه وواجباته المناطة به، مستندا في ذلك إلى مبررات موضوعية وسوابق برلمانية. - ورد في (ص٣٤ و٣٥): "وقد توقف المجلس نهائياً عن العمل كجهة شرعية تسائل الحكومة بعد السيطرة العسكرية لحماس على قطاع غزة حزيران ٢٠٠٧. لكن استمر نواب كتلة التغيير والإصلاح في عقد جلسات في غزة ومناقشة بعض مشاريع القوانين وتوجيه بعض الاستفسارات ومناقشة بعض وزراء حكومة الأمر الواقع في غزة. في حين تجتمع لجنة برلمانية خاصة من ممثلي الكتل الأخرى في الضفة لتمارس رقابة ومساءلة موسمية على السلطة التنفيذية".

الرد: هذا الكلام مخالف للواقع ولنصوص القانون الأساسي الفلسطيني المعدل، فالمجلس التشريعي لم يتوقف عن أداء أعماله، بل استمر فيها بشكل قانوني من خلال اعتماد مبدأ التوكيلات التي تستند إلى مبررات قانونية وموضوعية وسوابق برلمانية سليمة، مما يضع هذه الدراسة والقائمين عليها في موقع الاتهام المباشر، ويلقي بها في أتون الانحياز غير المبرر لطرف فلسطيني على حساب طرف آخر. وقد عقد المجلس التشريعي جلساته بعد التحقق من النصاب ووفقاً لأحكام النظام الداخلي للمجلس التشريعي.

- ورد في (ص٣٦): "ليست لديه (أي المجلس التشريعي) صحيفة أو مجلة تصدر بشكل دائم". الرد: هذا الكلام غير صحيح، فالمجلس يصدر صحيفة دورية نصف شهرية تحت اسم "البرلمان"، وتصدر عن الدائرة الإعلامية في غزة.

الأحزاب السياسية

- ورد في (ص٣٩): "ويشكك الجمهور بمصداقية قيادة الأحزاب والتنظيمات والفصائل في مكافحة الفساد، بل إن معظم استطلاعات الرأي قد أشارت إلى أن الجمهور يتهم الفصائل نفسها بالفساد ويشكك في رغبة قياداتها في مكافحته". الرد: هذه العبارة مطاطة وفضفاضة وغير واضحة على الإطلاق، وهي لفرط عموميتها تضع جميع الأحزاب والفصائل في سلة واحدة، وهو ما ينفي عنها صفة المصداقية والموضوعية بشكل تام، ويجعل مقصودها أقرب إلى توجيه الإساءة إلى قوى وفصائل بعينها، مما يخل بأبسط أسس النزاهة والشفافية التي قامت عليها هذه

الرقابة والمساءلة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان".

الرد: إن ترسيخ نظام النزاهة وتدعيم مبدأ الشفافية لا يكون بالترويج للهيئة الفلسطينية التي تدعي الاستقلالية نظراً لفيما تخلو ممارساتها منها على أرض الواقع، وذلك بحكم الكثير من الشواهد والأدلة التي تجزم بممارسة الهيئة حالة واضحة وصريحة من الانتقائية ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فهي تركز بشكل مجهري على قطاع غزة، ولا تدع شاردة ولا واردة فيها أيًا كان تفاهمها ومحدودية تأثيرها في قطاع غزة إلا وعالجتها، فيما تمر الهيئة مرور الكرام على الكثير من الممارسات والأحداث في الضفة الغربية أو لا تعالج ذلك إطلاقاً، مما ينفي عنها صفة الحيادية والموضوعية التي تعتبر الشروط الأبرز لعمل المؤسسات الحقوقية، وهو ما يدفعنا للتأكيد على أن هذه الدراسة يحمل تسويقاً سافراً وترويجاً غير مبرر للهيئة.

- علاوة على ذلك، لم تُشر الدراسة في توصياتها حول تقييم أداء الهيئة الفلسطينية لحقوق الإنسان (ص٨٠) إلى ضرورة نيل الانتقائية، والتزام نهج المهنية والحيادية والموضوعية، وذلك انسجاماً مع مبادئ تحقيق النزاهة والشفافية والمهنية ضمن أداء الهيئة.

المؤسسات الأهلية الفلسطينية (المجتمع المدني)

- جاء في (ص٨٨): "... ولاحظ أحياناً تدخل الممولين في أجنّات بعض المؤسسات من خلال طرح أجنّات تمويلية وبرامج محددة مسبقاً أو وضع اشتراطات سياسية على المؤسسات قبل تمويلها".

الرد: هذا الكلام يخالف حقائق الواقع، فكلمة "أحياناً" لا تعبر عن واقع حال هذه المؤسسات التي يتدخل الممولين في الأغلبية الساحقة من الحالات، ولربما دائماً، في أجنّات عملها وبرامجها، مما يقتضي الإشارة إلى ذلك بشكل دقيق لأن محاولة استرضاء المؤسسات الغربية على حساب الحقيقة والموضوعية لا يساهم إطلاقاً في تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني والارتقاء بها ولا يدفع باتجاه نشر قيم النزاهة والشفافية في واقعنا الفلسطيني.

- وجاء في (ص٨٨) أيضاً: "ولكن احتدام الصراع على السلطة وحصول انقسام داخلي فلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى تدخل السلطات التنفيذية وأجهزتها الأمنية لأسباب سياسية في عمل المؤسسات والتأثير على مجلسها الإدارية وإغلاق بعضها في كل من

الضفة الغربية وقطاع غزة". الرد: حقيقة الأمور والوثائق والمستندات تنفي قطعياً قيام حكومة تسيير الأعمال في غزة بالتأثير على بعض مجالس الإدارة لأسباب سياسية أو إغلاق بعضها كما حدث في الضفة، وإنما تعاملت معها وفقاً لنصوص القانون، فكيف يستوي العمل المهني الملزم بالقانون في غزة مع العمل السياسي الذي لا يحترم القانون في الضفة؟!

- جاء في (ص٨٩): "وبالرغم من خضوعها للقانون المنظم لعمل الهيئات غير الحكومية، إلا أنها نادراً ما تنشر تقاريرها المالية أو الإدارية".

الرد: هذا الكلام غير دقيق ويحمل تشويهاً للمؤسسات غير الحكومية ذات الطابع الديني، وحين الحديث عن واقع هذه المؤسسات في قطاع غزة فإن الوثائق الرسمية تشير إلى أن هذه المؤسسات تتحرك في إطار الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها والتي تنظم عملها ودائرة نشاطاتها، مما يعني أن هذه الدراسة تحمل معلومات مغلوطة مخلة بركايز النزاهة والموضوعية التي تفترض أن تشكل رأسمالها الوحيد في خضم عملها البحثي ونشاطها التقييمي لنظام النزاهة الوطني في فلسطين.

- جاء في (ص٩١): "وفي قطاع غزة قامت حكومة حركة حماس بإغلاق بعض المؤسسات المحسوبة على حركة فتح ومصادرة موجوداتها".

الرد: الحكومة في غزة هي حكومة شرعية بإقرار القانون الأساسي الفلسطيني الذي يعتبرها حكومة تسيير أعمال حظيت بثقة المجلس التشريعي، فضلاً عن أنها لم تقم بإغلاق هذه الجمعيات إلا بعد ثبوت ضلوعها في أعمال وممارسات مخالفة للقانون.

- رغم أن الدراسة تحدثت في (ص٨٨) عن التأثير على العديد من مجالس الإدارة لدى مؤسسات المجتمع المدني وإغلاق بعضها، إلا أن التوصيات (ص٩٢) لم تُشر مطلقاً إلى أي بند حيال هذه القضية بما يدعو السلطة التنفيذية وأجهزتها الأمنية إلى وقف حملتها ضد المؤسسات الأهلية المحسوبة على حركة حماس أو المقربة منها في الضفة الغربية التي لم ترتكب مطلقاً ما يخالف القانون، وتحدى أن تبرز سلطة رام الله وأجهزتها الأمنية أي دليل حول تورط أي مؤسسة محسوبة على حماس في أي مخالفة أو قضية من القضايا.

اعتمدت الدراسة وجهة نظر سلطة رام الله وحركة فتح تجاه قضايا الخلاف السياسي والشأن الفلسطيني الداخلي، كما تجاهلت أي إشارة إلى واقع ممارسات الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية سياسياً وقانونياً، وحال التنسيق الأمني مع الاحتلال، ومشروع خلق "الفلسطينيين الجدد" الذي يشرف عليه الجنرال الأمريكي "كيث دايتون".

النائب البيتاوي يندد بطرح بناء المآذن للاستفتاء بسويسرا

ألمانيا. وكانت استطلاعات الرأي السويسرية أشارت إلى تنامي التيار المؤيد لهذا المقترح بين السويسريين، فقد ذكرت وكالة الأنباء السويسرية أن نتائج الاستفتاء المتعلق بحظر بناء منارات جديدة للمساجد، وهو مقترح بادرت به أحزاب يمينية، أظهرت أن نحو ٥٧.٥ في المئة من السويسريين مع مبدأ حظر بناء المنارات. ويوجد أربعة مساجد في كافة أنحاء سويسرا، وفي السنوات الأخيرة رفضت كل طلبات بناء المآذن. ويعيش في سويسرا نحو أكثر من ٣٠٠ ألف مسلم في سويسرا، أغلبهم من يوغسلافيا السابقة أو تركيا، من مجموع سكان البلاد وعددهم قرابة سبعة ملايين. ويعد الإسلام أكثر الديانات انتشاراً في البلاد بعد المسيحية، لكن، وعلى الرغم من وجود أماكن للصلاة، فإن المساجد ذات المآذن قليلة جداً ومتباعدة.



النائب / حامد البيتاوي

واستذكر البيتاوي محاولات كل من فرنسا بمنع الحجاب في الجامعات وألمانيا بمنع إقامة أضخم مسجد في

ندد الشيخ حامد البيتاوي النائب في المجلس التشريعي بقرار الحكومة السويسرية طرح موضوع بناء المآذن للاستفتاء واعتبره تعد على الحرية الدينية للمسلمين. وكان المقترح قد طرح من قبل منظمات مسيحية محافظة وحظي بدعم أكبر أحزاب البرلمان السويسري، حزب الشعب السويسري اليميني، بزعم أن السماح ببناء المآذن سيؤدي إلى أسلمة البلاد. وأشار البيتاوي أن هذه الخطوة تمس عقيدة مليار ونصف المليار مسلم في العالم، معتبراً أن هذا الأمر سيؤدي لنشر الكراهية والعنف بين شعوب العالم خاصة أن هناك أقليات في العالمين العربي والإسلامي تعيش بأمن وطمأنينة وتمارس حريتها الدينية بشكل كامل. وطالب الحكومة السويسرية بالعدول عن هذا القرار، داعياً العقلاء في أوروبا كافة إلى التدخل ووضع حد لاية محاولات لنشر الكراهية بين أتباع الديانات.

د.الرمحي: إعتقالات الضفة سياسية بامتياز



د. محمود الرمحي

موقف محايد لوقف الحملة المسعورة التي تشنها الأجهزة الأمنية، معتبراً الصمت على مثل هذه الإعتقالات مشاركة في جريمة الاعتقال السياسي.

أدان النائب د. محمود الرمحي، أمين سر المجلس التشريعي، حملة الإعتقالات الشرسة والإستدعاءات التي شنتها الأجهزة الأمنية مؤخراً بحق أبناء وأنصار الحركة الإسلامية في مدن الضفة الغربية، والتي بلغ عدد المختطفين فيها ١٥٠ مواطناً و ما يقارب الألف إستدعاء من مختلف الشرائح الإجتماعية من بينهم أعضاء بلديات منتخبة وأبناء وأشقاء نواب في المجلس ورجال أعمال. وقال النائب الرمحي في تصريح صحفي الاثنين ١٤-١٢-٢٠٠٩ إن هذه الإعتقالات تدل على كذب وزيف الإدعاءات التي أطلقتها السلطة في رام الله بأن المعتقلين لديها أمنيين وليس سياسيين. وفي ذات السياق استنكر الرمحي اختطاف جهاز المخابرات العامة الموظف في مكتب النواب الإسلاميين/ رام الله، إبراهيم سيع من مكان سكنه في بيتونيا الليلة. وطالب د. الرمحي الفصائل ومؤسسات حقوق الإنسان بضرورة التحرك واتخاذ

في جولته الخارجية التي تشمل دولا عربية وإسلامية

وفد نواب التغيير والإصلاح يصل إندونيسيا و يلتقي رئيس البرلمان الاندونيسي



وفد من نواب كتلة التغيير والإصلاح يلتقي رئيس البرلمان الأندونيسي



النائب / د.عاطف عدوان

اعتبر برلماني فلسطيني أن قيام السلطات المصرية ببناء جدار فولاذي في عدة نقاط على امتداد الحدود بين مصر وقطاع غزة في رفح يهدد المجتمع الفلسطيني بالتجويع ومزيد من الحصار ونقض الاحتياجات الأساسية. وقال النائب د.عاطف عدوان في تصريحات متلفزة: لا يوجد بيننا وبين المصريين ما يمكن أن يخل بالأمن في مصر، مؤكداً أن أمن هذا البلد يعتبر من أمن الشعب الفلسطيني. وأضاف عدوان: "لا يوجد هناك ما يمكن أن يضر بالعلاقة المصرية الفلسطينية وفي السنوات الأخيرة لم يتعرض الأمن المصري من قبل قطاع غزة بأي شكل من الأشكال".

وأوضح أنه كلما ضاق الخناق على الشعب الفلسطيني كلما وجد طرقاً إبداعية جديدة للتغلب على الحصار، مؤكداً أن هذا الحصار الفولاذي لا يمكنه أن يكون عائقاً أمام الشعب الفلسطيني. وطالب عدوان مصر بأن لا تدفع الشعب الفلسطيني إلى اتباع سياسات أو الخروج عن العادات والتقاليد الودية والأخوية بين الشعبين. وأعرب عن أمله بأن يقام مثل هذه الجدار بين مصر والكيان الإسرائيلي الذي يمثل عدواً مشتركاً، مؤكداً أننا لن نتدخل في السيادة المصرية لكننا نأمل أن يتحقق ما قاله الرئيس المصري حسني مبارك بأنهم لن يجوعوا الشعب الفلسطيني ولن يعملوا على حصاره.

ووقوفها إلى جانب الشعب الفلسطيني. وقدم الوفد البرلماني خلال زيارته لماليزيا شرحاً مفصلاً للقضية الفلسطينية بعد رفض القوى الخارجية وبعض الأطراف الفلسطينية نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة. وكذلك الحرب الأخيرة على غزة ونتائجها الفاجعة والمأساوية وعدم الشروع في إعادة إعمار غزة حتى هذه اللحظة نتيجة الحصار، كما طالب الوفد خلال زيارته بمواقف ضاغطة من أجل فك الحصار وإنهاء الاحتلال. وعبر الوفد في نهاية زيارته عن بالغ شكره وتقديره لماليزيا حكومة وشعباً على دعمهم وتأييدهم للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة.

نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح يضم كلاً من والنائب د.سالم سلامة والنائب مشير المصري أمين سر الكتلة في المجلس التشريعي الفلسطيني. ويواصل الوفد جولته في العديد من الدول العربية والإسلامية، بعد أن أنهى جولته في ماليزيا والتقى بالعديد من الشخصيات الرسمية والحزبية والمنظمات الأهلية بينهم رئيس البرلمان الماليزي الذي اتفق الوفد معه على تشكيل لجنة صداقة برلمانية مشتركة، ورئيس الحزب الاسلامي الماليزي ورؤساء الحكومات المحلية في ماليزيا، حيث لاقوا ترحيباً واسعاً ودعموا تأييداً للقضية الفلسطينية والتي وعدت بمواصلة دعمها

وصل وفد كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية إلى العاصمة الاندونيسية جاكرتا والتقى رئيس البرلمان الاندونيسي (مرزوقي علي) في مقر البرلمان بجاكرتا وعدد من المسؤولين الاندونيسيين لشرح القضية الفلسطينية ووضعهم في صورة آخر التطورات والمستجدات على الساحة الفلسطينية والحصار المفروض على قطاع غزة منذ ثلاثة سنوات والجرائم الصهيونية التي يرتكبها الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني والانتهاكات في مدينة القدس وما تتعرض له من عملية تهويد وتهجير ممنهجة وتغيير لمعاملها الاسلامية . ويرأس الوفد النائب ماسماعيل الأشقر

الاعتقالات السياسية في الضفة تخدم الاحتلال بالدرجة الأولى

النائب عطون: تغييبنا عن "التشريعي" تم بقرار إسرائيلي فلسطيني



النائب أحمد عطون

أكد النائب المقدسي في المجلس التشريعي الفلسطيني أحمد عطون المفرج عنه من سجون الاحتلال، أن إدارة السجون لا تميز بين نائب ومواطن عادي فقد مارست ضدهم أبشع وسائل الاهانة والتعذيب، معتبراً الاعتقالات السياسية في الضفة تخدم الاحتلال بالدرجة الأولى، وقال: "هناك العديد من الطلاب والقيادات الإسلامية في سجون السلطة يعانون القهر والتعذيب"، مشيراً إلى أن المصالحة الوطنية أمر ضروري ولكن ليس على حساب الثوابت الوطنية والشرعية.

معاناة الأسير

ويقول النائب أحمد عطون: "لم تكن تجربتي في الاعتقال الأولى. فقد أُعتقلت أكثر من مرة في سجون الاحتلال ومكثت ما يقارب ١١ عاماً على سنوات متباعدة وألها في الانتفاضة الأولى على خلفية اختطاف الجندي (نسيم تلدانو)" وكان معي شقيقي الذي حُكم بعدها بثلاث مؤبدات و٤٠ عاماً ومن ثم بتهمة قيادة حركة إسلامية مع الشيخ محمد أبو طير".

وعن الاعتقال الأخير قال: "بعد نجاحنا في الانتخابات التشريعية تم استدعائنا أكثر من ١٨ مرة وتوقيفنا في سجن المسكوبية بتهمة مختلفة".

ويكمل مشوار المعاناة بقوله: "تفلقنا مع النواب ووزراء الحكومة العاشرة والقيادات الإسلامية في أكثر من سجن بدءاً بعوفر وانتهاء بسجن الرملة، عايشنا خلالها المعاناة والذل والتفتيش العاري والعزلة ومصادرة الحقوق، والإهمال الطبي والشح لساعات".

ويستطرد: "إن الاحتلال استغل هذا الانقسام السياسي الذي يعيشه الوطن في اهانة الأسرى والنواب والوزراء لأنه لا يوجد موقف وطني موحد ولا خطة للنهوض بواقع الأسرى".

تجميد نشاطات

ويضيف النائب عطون: "كنا نظن أن اعتقالنا

جاء على خليفة اسر شاليط إلا أنه اقترح لنا بعد فترة أن هدف الاعتقال إبعادنا عن ممارسة عملنا في المجلس التشريعي، وذلك بالتواطؤ الصريح مع سلطة رام الله خوفاً من سحب الثقة من حكومة فياض غير الشرعية".

ويتابع: "ما يحدث في الضفة من اعتقالات سياسية هو تجميد لنشاطات إسلامية وشل حركة الكتل في الضفة سواء طلابية أو موظفين أو سياسيين وهو امتنان لكرامة الإنسان"، ويتساءل: "ما يحدث في الضفة يخدم من؟".

ويعاود القول: "إن ما تقوم به سلطة رام الله يتساق مع الاحتلال وكلاهما لا يريدون أي صوت إسلامي في الضفة الغربية".

وعن اعتقال أبناء النواب يؤكد على أن قيادات الشعب والنواب مورس بحضهم أشبع الوسائل وكان آخرها اعتقال أبنائهم وزجهم في سجون السلطة كورقة ضغط، متوها إلى أنهم لا يعلمون بأن الكثير من هؤلاء القيادات قدموا أبنائهم شهداء ومعتقلين لدى الاحتلال، حيث يتم اعتقال كل من يحيط بالنائب سواء صحفيين أو مراجعين أو مدراء مكاتب؛ مؤكداً على أن النواب لديهم الإيمان القوى والعزيمة والإرادة والقناعة بأن عملهم لنصرة الدعوة والدين والمحافظة على الثوابت والحقوق.

أُجبرنا على التغييب
وأردف النائب المقدسي قائلاً: "نشعر
بالمراة لأننا أُجبرنا على التغييب عن الساحة
الفلسطينية ومُعنا من تقديم الخدمة لأبناء
شعبنا، فهذا الأمر ليس بإرادتنا بل كان
بقرارات سياسية فلسطينية و"إسرائيلية".

ويتابع: "حتى بعد الإفراج عنا لازلنا نُمْنَع من التحرك في دوائرنا وخدمة أبناء شعبنا ودخول المجلس التشريعي والانعقاد، منوهاً إلى أن أبناء الشعب يشعرون بالامعانة والتضييق الذي نواجهه ويعذروننا على التقصير".

ويضيف عطون: "لقد سُحبت بطاقتي الشخصية ورخصة القيادة ومنعني الاحتلال من دخول مدينة القدس وزيارة المواطنين في المستشفيات والمشاركة في احتفالات الممارس وكذلك التهديد بعدم المرور عن الحواجز الصهيونية وهذا غيض من فيض".

وعما يحدث في القدس يقول النائب المضرج عنه من سجون الاحتلال: "مدينة القدس تعاني، وتئن على مرأى ومسمع ملايين المسلمين، فالاحتلال يقوم يومياً بهدم البيوت ومصادرة الأراضي والعقارات وطرد وتهجير السكان المقدسيين من بيوتهم بإرسال إخطارات بإخلائها ويُنعموا من الصلاة في المسجد الأقصى".

ويستدرك بالقول: "إن أهل المدينة رغم هذا الحصار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي فهم صامدون في وجه مرسوم غير شرعي.

وقال النائب عطون: "بندل الجهود من اجل تفعيل المجلس التشريعي لأن خدمة الشعب أمانة في أعناقنا، لكن سلطة رام الله غير معنية بهذا التفعيل، فقد التقينا بالكتل اليسارية وتم الاتفاق على إعادة تفعيل المجلس بعقد اجتماعات ولقاءات إلا أن كتلة فتح رفضت هذا الاتفاق وأغلقت أبواب المجلس في وجوه النواب، حتى أنهم لم يأتوا لتهنئتنا بالإفراج".

وفيما يختص بمرسوم أبو مازن بإجراء انتخابات يرى النائب عطون "أن هذا المرسوم غير شرعي لأنه صدر عن رئيس منزوع الولاية ورغم ذلك نحن مع الانتخابات بشرط أن تُجرى في الضفة وغزة حتى لا

يتعمق الانقسام السياسي".

أما عن إعلان أبو مازن عدم ترشيح نفسه لرئاسة قادمة فيعقب عطون: "أراد أبو مازن أن يكسب تأييد وتعاطف شعبه بعد الشعبية المنحدرة التي مُني بها بسبب تواطئه مع الاحتلال في تقرير غولديستون. فهو يحاول القيام بمناورة لكسب بعض المواقف على الصعيد الشعبي والسياسي من أجل مساعدته في قضية بقاء سبل التفاوض".

ويرى عثون أن المصالحة أمر ضروري لإعادة لحمة الوطن لكن لا يمكن أن تسير على حساب القضايا والثوابت أو التنازل عن مقدرات الشعب، مضيفاً: "نحن مع المصالحة ولكن دون شروط وكلنا على ثقة بحاجتنا الماسة لهذه المصالحة الوطنية والتي نأمل لها أن تتحقق في القريب العاجل".

استنكروا تصاعد وتيرة التنسيق الأمني

النواب الإسلاميون: ازدياد الاعتداء على المقدسات بعد كبح المقاومة في مدن الضفة

الصهيانية على المساجد والمقدسات يأتي في الوقت الذي كبح فيه البعض جماح المقاومة في الضفة الغربية؛ ما أتاح لهم الاستفراد بالأراضي أولاً ثم المساجد والمقدسات؛ سواء أكانت إسلامية أم مسيحية، مضيقين قولهم: "ليس ببعيد عنا ما حدث في مدينة خليل الرحمن من اعتداء على المواطنين ودهس بعضهم أمام ناظر جنود الاحتلال وشرطته".

وطالب النواب سلطة عباس في مدن الضفة الغربية بالقيام بدورها في حماية المواطن والممتلكات، وإعطاء الفرصة للمقاومة لكي تقوم بالرد على مثل هذه الأعمال.

المقدسات منذ بداية احتلال الأراضي الفلسطينية، مشددين على أن "الاعتداء على الأراضي لا يقل خطورة عن الاعتداء على المساجد وحرق بعضها كما حدث في شرق نابلس وسلفيت".

واستلزموا تقصير العالمين العربي والإسلامي في حماية المقدسات الواقعة تحت نير الاحتلال، مطالبين بوقف عملية وإعلامية، لافتين إلى أن الأعتداءات شبه اليومية من قطعان المغتصبين تأتي للرد على قرار رئيس حكومتهم المتطرف تجسيد الاغتصاب وإشغال الناس والعالم بها.

وأكد النواب أن اعتداء المقتصد

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة الغربية الاعتداءات على المساجد والمقدسات الإسلامية في مدينتي نابلس وسلفيت من قبل قطعان المغتصبين المسعورة، مثنين الهبة الجماهيرية في سلفيت التي تصدّت للمغتصبين ومنعتهم من حرق المسجد، بعد أن حرقوا آخر في شرق نابلس صباح الجمعة (١١-١٢).

وأفاد النواب في بيان لهم الأحد (١٢-١٣) بأن مثل هذه الأعمال وما رافقها من كتابة شعارات معادية للفلسطينيين تدل على مدى الحقد والعنصرية التي تحملها الجماعات الصهيونية.

وأكدوا تواصل الاعتداءات على

من أبائنا، وأنها باتت مكشوفة المرامي ولن تكون سببا في التخلي أو التنازل عن المبادئ والثواب التي تجذرت في النفوس، واعتبر النواب أن اعتقال أبائهم والذي يأتي للضغط عليهم ومحاولة تعطيل أعمالهم لن يثنيهم عما هم ماضون فيه لخدمة شعبهم وأمتهم.

ومن جهة أخرى رفض جهاز الأمن الوقائي الإفراج عن الصحفي مراد أبو البها - مدير مكتب النواب الإسلاميين في رام الله - حيث طلب محامي المختطف بإخلاء سبيله، فيما أفادت مصادر مقربة من أبو البها بتمديد اختطافه لخمسة عشر يوماً إضافياً، وهذا ولإزالة جهاز الأمن الوقائي يعتقل خالد علبان مدير مكتب طوكرم.

التعدي على الحريات والتي باتت نهجا تتخذه الأجهزة الأمنية في الضفة. وأفاد النواب أن هذه الأعمال تسيء إلى الصورة المجاهدة للشعب الفلسطيني وتضرب وحدته وتبعده عن أي أمل في إعادة اللحمة، وطالبوا أمن عباس بالتصدي للعدو الأكبر الذي مانفك يعتدي على البشر والحجر والشجر دون أي رادع، بعد أن ضرب بعرض الحائط كل الاتفاقات التي وقعتها معهم، وأنكر عليهم كل حقوق الشعب الفلسطيني التي لا يجوز التفريط بها أو التنازل عنها أو المساومة عليها.

ووصف النواب ممارسات الأجهزة
في الضفة بأنها حجة المفلس وأنها
لن تتمكن بأي حال من الأحوال من
اقتلاع الحركة الإسلامية أو النيل

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة المحتلة الحملة المسعورة التي تشنها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد أبناء الحركة الإسلامية في الضفة المحتلة والتي طالعت مؤخرا أبناء النواب د.ناصر عبد الجواد، ورياض رداد و عزام سلهب، حيث اختطفت مساء أمس السبت أويس ناصر عبد الجواد و نعمان عزام سلهب و محمد رياض رداد و أحمد رياض رداد.

واكد النواب أن جرائم أجهزة أمن السلطة بحق أبناء الحركة الإسلامية تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأن الأمور فاقت كل احتمال وهو ما لا يمكن السكوت عليه، وشدد النواب على ضرورة احترام المواطنين وعدم تقسيد حريتهم ووقف كافة أشكال

إثر الحملة الأمنية ضد عائلات النواب

نواب الضفة: يجب وقف المهزلة واحترام ممثلى الشعب

استنكر النواب الإسلاميون في الضفة المحتلة الحملة المسعورة التي تشنها الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية ضد أبناء الحركة الإسلامية في الضفة المحتلة والتي طالعت مؤخرا أبناء النواب د.ناصر عبد الجواد، ورياض رداد و عزام سلهب، حيث اختطفت مساء أمس السبت أويس ناصر عبد الجواد وعثمان عزام سلهب ومحمد رياض رداد وأحمد رياض رداد.

واكد النواب أن جرائم أجهزة أمن السلطة بحق أبناء الحركة الإسلامية تجاوزت كل الخطوط الحمراء وأن الأمور فاقت كل احتمال وهو ما لا يمكن السكوت عليه، وشدد النواب على ضرورة احترام المواطنين وعدم تقسيد حريتهم ووقف كافة أشكال



في حوار للبرلمان مع رئيس كتلة التغيير

مشروعية المجلس التشريعي مستمرة بعد جديد وأداء القسم، أما مشروعية ال

حماس ارتضت بالانتخابات في حوار القاهرة 2009 بشرط التزامن في انتخابات الوطني والتشريعي والرئاسة

التشريعي الذي أدى دوره وأثبت وجوده ، وشدد الغول على أن مشروعية المجلس التشريعي مستمرة بعد 24 يناير من العام القادم حتى انتخاب أداء مجلس تشريعي جديد وأداء القسم أما مشروعية الرئيس فقد انتهت في 8 يناير 2009 ، مشيراً إلى أن حماس قبلت بالانتخابات في حوار القاهرة 2009على شروط التزامن في انتخابات الوطني والتشريعي والرئاسة.

طالب رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية ووزير العدل والأسرى المستشار محمد فرج الغول العقلاء من حركة فتح بأن يستجيبوا لنداء رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية لإنجاح حوار المصالحة الفلسطيني وإنهاء الانقسام الداخلي ، مؤكداً أن المصالحة لدى حركة حماس قرار استراتيجي ، كما أكد أن كتلة التغيير والإصلاح من خلال الفقه القانوني المقاوم تمكنت من تفعيل المجلس

الانتخابات، ولم يكتفوا بذلك بل لا زالوا يتآمرون على المجلس التشريعي ويمارسوا أساليب رخيصة ووضعية في ملاحقة النواب وأزواجهم وأولادهم لمنعهم من ممارسة عملهم الذي كلفهم به شعبهم . ولا زالت المؤامرة تنفذ في الضفة على عكس ما يحدث في غزة من حرية نواب فتح والقوائم الأخرى . وعلى الرغم من ذلك فإن كتلة التغيير والإصلاح ومن خلال الفقه القانوني المقاوم وإرادتها القوية في مواجهة الاحتلال وأعوانه قاومت المؤامرة وفعلت المجلس التشريعي على مدار السنوات الماضية كلها رغم المقاطعة والاختطاف ومع أن فتح لا زالت تمارس إغلاقها للمجلس التشريعي في الضفة وتم منع النواب ورئيس المجلس التشريعي دعزيز دويك من ممارسة مهامهم إلا أننا نقول أن المصالحة حال إتمامها ستضع بالتأكيد حداً لهذه الممارسات الدستورية في إغلاق وتعطيل المجلس التشريعي في الضفة الغربية ، وسيلتزم الصف من جديد ويشاركونا في تفعيل المجلس.

هل أنت متفائل ببناء الثقة بين فتح وحماس حال حدوث المصالحة؟

نحن من طبعنا التفاؤل ، ولا نعرف للشقاؤم طريقاً لكن توقعي أن هناك شياطين الأنس والجن ممن ارتبطت مصالحهم بالاحتلال سيبقوا يحاولون زرع بذور الفتنة بيننا، وعلى حماس وفتح إقصاء ومحاربة هؤلاء الشياطين، فبناء الثقة هو الأصل ، خاصة مع الشرفاء والمخلصين من أبناء الوطن من جانب، ولأن هناك عدو واحد هو الاحتلال الصهيوني ، وليس أمامنا إلا الوحدة والائتلاف ومواجهة الاحتلال الصهيوني كرجل واحد .

ماذا تتوقع إذا بقيت الأمور على حالها بعد 2010/1/24 ؟

في توقعي أنه لن تحدث انتخابات قبل هذا التاريخ ، والظاهر أن الوضع سيبقي كما هو على حاله ما لم تحدث هناك تغيرات، وهي متوقعة في تدخل العقلاء لإنجاح المصالحة ، فلا يمكن إجراء انتخابات أو تغيير الوضع سواء في غزة أو الضفة إلا بالاتفاق والمصالحة، وهناك آمال في أن تفتح مصر الورقة المصرية وتستمتع لملاحظات حماس وتنتهي الانقسام.

فالمصالحة تأتي بالإرادة المشتركة، وبالرضا، ولا تأتي بالإكراه والإجبار، فالأخيرة لا تصمد على أرض الواقع وتوقعي خلال هذه الفترة أن يتم التوافق وإجراء المصالحة والانتخابات في مواعيد بعد ٢٠١٠/١/٢٤

هل يحتمل الوضع تكرار الحصار إذا فازت حماس في الانتخابات القادمة ؟

أعتقد أن الذي يحاصرنا هو ارتداء جزء من أبناء شعبنا في أحضان الاحتلال الصهيوني وخضوعه للإرادة والإملاءات الأمريكية، ولو أنهم انحازوا لشعبهم ولم ينقلبوا على نتائج الانتخابات ولم يحرضوا على غزة

التشريعي إلى المجلس المركزي إلا دليل جديد وواضح وضوح الشمس أن الذي يفكر بهذا يعيش أزمة خانقة خطيرة و يتخبط في قراراته ومواقفه ويريد أن يدخل المجتمع الفلسطيني في أزمت جديدة لا تخدم إلا الاحتلال .

هل تعتقد أن التوقيع على المصالحة كفيل بإنهاء الخلاف بين فتح وحماس في ظل انقسام يتعمق كل يوم ؟

المصالحة لدى حماس هي قرار استراتيجي، والحركة حريصة على المصالحة ، لذا عندما تعثرت المصالحة في أواسط هذا العام سافر الأخ / خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس وعلى أعلى مستوى مقدما مرونة كافية وأعلن حرص الحركة على إنجاح المصالحة وها هو دولة رئيس الوزراء الأخ إسماعيل هنية يؤكد على إستراتيجية المصالحة بالنسبة لحماس، واطلع دعوته لفتح والقوى الأخرى للمساعدة في إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة، وطالب مصر أن يتسع صدرها الكبير للاستماع إلى ملاحظات حماس لانجاح المصالحة.

نحن ننتظر العقلاء من قادة فتح أن يتمرّدوا على الفيتو الأمريكي والضغط الصهيوني والإقليمي وأن يطلقوا قرارهم المستقل البعيد عن أي تأثيرات خارجية ليأخذوا قرارهم بالاستجابة لدعوة الأخ أبو العبد دولة رئيس الوزراء اسماعيل هنية وينجحوا المصالحة عملاً وقولاً ، خاصة أن العدو واحد، وأن برنامج المفاوضات وصل إلى طريق مسدود، وأن التهويد للقدس والاستيطان مستمر وجرائم الاحتلال تتعاظم.

إذا وجدت الإرادة والتخلص من التأثير الخارجي اعتقد أن المصالحة ستنتج رغم وجود برنامجين مختلفين ، لكن يمكن لهما التعايش لمواجهة العدو الواحد الأوحدا وهو الاحتلال الصهيوني، ويجب ألا يسمح للمنتفعين من الانقسام المرتمين في أحضان الصهيوا أمريكية أن يفسدوا مصالحتنا. خاصة أننا نجحنا سوياً بالاتفاق أكثر من مرة في اتفاق القاهرة مارس ٢٠٠٥، واتفاق وثيقة الوفاق الوطني ٢٠٠٦، واتفاق مكة ٢٠٠٧، ووصلت الحوارات في القاهرة ٢٠٠٩ إلى أكثر من ٩٠٪ من التوافق والاتفاق في العديد من الملفات ، فالمصالحة ممكنة رغم كل الصعاب والعقبات ولا بد من إنجاح المصالحة.

هل تعتقد أن تفعيل المجلس التشريعي سيكون حاضراً في المصالحة؟

لقد حاول الاحتلال تعطيل المجلس التشريعي وسلب إرادة الشعب الفلسطيني من خلال اختطاف النواب والوزراء وعلى رأسهم رمز الشرعية الفلسطينية د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي وبالتوازي كانت تصرفات قوائم متف تلعب نفس الدور لتعطيل المجلس التشريعي من خلال مقاطعة المجلس ومنعه من الانعقاد والانقلاب على نتائج

التشريعي والاعتداء عليه وعلى مقار كتلة التغيير والإصلاح بمنع النواب من الوصول إلى المجلس، وملاحقتهم بالتهديد والوعيد حتى من خرج منهم من السجن، بدلاً من أن يكرم أو يكافأ تلاحقه أجهزة عباس الدايتونية. وهدف الاحتلال وفريق اسلوا هو تعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني ليقطعوا الطريق على حماس في تحقيق برنامجها المقاوم في تحرير فلسطين

ورغم كل ذلك فقد أثبت المجلس التشريعي ذاته رغم الاختطاف والمقاطعة وقامت كتلة التغيير والإصلاح ومن خلال الفقه القانوني المقاوم تفعيل المجلس التشريعي الذي أدى دوره وأثبت وجوده وأفضل المؤامرة، ولم يجد فريق أسلوا والاحتلال وسيلة يستطيعوا من خلالها إسكات صوت حماس وكتلة التغيير والإصلاح البرلمانية مما دفع البعض منهم بالتفكير بل والتصريح بأنهم سيجولوا صلاحيات المجلس التشريعي إلى المجلس المركزي في محاولة يائسة لإسكات صوت الحق والقوة والحرية ، حتى ولو أدى ذلك إلى القضاء على البقية الباقية من مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية قانونياً وسياسياً وعلى قاعدة (علي وعلى أعدائي) .

وهذا هو أسلوب الفاشل والعاجز، وإن الإقدام على هذه الخطوة له تداعيات كبيرة على المستويين القانوني والسياسي منها:

أولاً: إنهاء السلطة الوطنية الفلسطينية، باعتبار أن المجلس التشريعي الفلسطيني هو أحد أهم مكونات السلطة الأمر الذي لا يستطيع المجلس المركزي الإقدام عليه وتحطيم ما يعتبره منجزه الوحيد.

ثانياً: المجلس المركزي لا يملك الصلاحية لتحويل صلاحيات المجلس التشريعي الفلسطيني إليه وذلك لعدة اعتبارات .

الاعتبار الأول: أن المجلس المركزي نفسه فاقد الشرعية والأهلية.

الاعتبار الثاني: أنه ليس من صلاحيات المجلس المركزي إنهاءه بل هذا يحتاج إلى المجلس الوطني الذي لم يعقد ، ولم يفعل ، ولم يجدد، وهو نفسه يحتاج إلى إحياء واستنهاض من جديد وإخراج من غرفة الإنعاش

الاعتبار الثالث: المجلس التشريعي الفلسطيني له قانونه ووجوده ومكانته التي لا يمكن للمجلس المركزي الإقدام على إنهاؤها بل أنه لا يملك ذلك أصلاً .

الاعتبار الرابع: خطوة بلا جدوى ، حتى لو أقدم المجلس المركزي على هكذا خطوة فإنه لن يستطيع تطبيقها على أرض الواقع ولن يستطيع شطب تاريخ المجلس التشريعي بجرة قلم.

لذا فإنني أرى الفشل الذريع الذي يتبعه فشل إثر فشل وسقوط بعد سقوط لمثل هذه الخطوات، وما التفكير في مثل هذا الأمر من تحويل صلاحيات المجلس

ما هي التداعيات القانونية والسياسية على سلب صلاحيات المجلس التشريعي لصالح المجلس المركزي التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية؟

في تصوري أن أهم إنجازات مت.ف. هي السلطة الوطنية الفلسطينية والمجلس التشريعي هو احد مكوناتها الأساسية، وقد وصل مسؤولو مت.ف. إلى قناعة راسخة بعد أكثر من عشرين عاماً من المفاوضات مع الاحتلال بأنهم وصلوا إلى فشل ذريع في برنامجهم التفاوضي، بعد أن أوصلوا الشعب الفلسطيني إلى الحضيض السياسي والاجتماعي والأمني، وربطوا برنامجهم على عودات الاحتلال الصهيوني، ولم يكتف أنصار أو سلو من قيادات مت.ف. بما وصلوا إليه من فشل ذريع في مشروعهم، بل أرادوا أن يجروا معهم كل القوى المقاومة وعلى رأسها حركة حماس، فطالبوا بضرورة إشراك حماس في الانتخابات ظانين أنها ستذوب في السلطة وتترك المقاومة، وفازت حماس بالانتخابات وشكلت المجلس التشريعي والحكومة، وفاجأت الجميع أن حماس هي حماس ثابتة راسخة، أثبتت جدارتها في السياسة والإدارة كما في الجهاد والمقاومة، على قاعدة يد تبني ويد تقاوم وأصبحت الخطر الأكيد على المشروع الصهيوني التفاوضي أكثر من قبل. مما دفع بالمنسق الأمني أن يلعب دوراً خسيساً في تبادل الأدوار من ملاحقة المقاومة وتعطيل المجلس التشريعي الذي حولته حماس من مجلس تشريعي عادي على الأقل إلى مجلس تشريعي مقاوم، فكانت المؤامرة عبر قيام الاحتلال باختطاف النواب والوزراء من أعضاء كتلة التغيير والإصلاح ليصل العدد أكثر من خمسين ما بين نائب ووزير مختطف وعلى رأسهم رأس الشرعية دعزيز دويك رئيس المجلس التشريعي.

وفي المقابل قام فريق أسلوا بمقاطعة المجلس

نعائش هذه الأيام ذكرى انطلاقة حركة حماس. ماذا تقول بعد 22 عاماً على تأسيس الحركة الإسلامية؟

لقد أكدت الجماهير المحتشدة بمئات الألوف في مهرجان انطلاقة حماس ال٢٢ أن هذه الحركة متجذرة وسط الجماهير وأنها عصبية على الانكسار، وأن أساليب القمع والإرهاب والحصار والدمار والحرب تزيد هذه الحركة قوة وإصراراً.

الجماهير المحتشدة تؤكد أن هذه الحركة هي مشروع الأمة الإسلامية والعربية لتحرير فلسطين فمئات الألوف في بيوتهن لم يستطيعوا حضور المهرجان، والملايين من العرب والمسلمين تابعوا هذا المهرجان: هذه الانطلاقة تؤكد على أمرين الأول: رسالة للداخل سواء كان في غزة أو الضفة أو ٤٨ أن حماس هي ممثلة الجماهير الفلسطينية، الأمر الثاني: رسالة للخارج أن حماس في قلب الأمة العربية والإسلامية، وهي أمل الأمة .

وهي رسالة إلى أعداء الإسلام أن الإسلام قادم وحماس لا يمكن تجاوزها ولا القفز عنها ولا يمكن محاصرتها وأن كل ما بذلوه من مال وجهد لينفض الناس عن حماس كله ذهب هباء منثوراً.

وبهذه المناسبة نرسل رسالة للإخوة الأشقاء في الدول العربية والإسلامية وأحرار العالم أن يدعموا حماس ويكسروا الحصار ويفتحوا المعابر فإن الأمل الكبير قادم بحركة حماس في تحرير العباد والبلاد، فهنيئاً لكل المحسوسين في العالم وأنصار حماس هذه الانطلاقة وهذا النجاح وهذا الحشد الجماهيري الكبير .

وإن شاء الله نجتمع سوياً في الانطلاقة القادمة في الأقصى الشريف وهو محرر ومعزز ومكرم وإن تنطلق وفود الحجاج من بيت المقدس إلى بيت الله الحرام في موسم الحج القادم.

الحشد الجماهيري الكبير في الانطلاقة

دليل تجذر حركة حماس في اوساط الشعب

ونجاح مشروعها رغم الحصار والمحركة

والإصلاح المستشار / محمد فرج الغول :

د 24 يناير حتى انتخاب مجلس تشريعي رئيس فقد انتهت في 8 يناير 2009

ملاحقة النواب دليل على إفلاس مشروع
عباس والأجهزة الأمنية وتبعيتهم
للجنرال دايتون



النائب محمد فرج محمود حسين الغول

مواليد 7 مارس، مدينة الولادة مدينة رفح

الدراسة

- الدراسة الجامعية بكلية الحقوق - جامعة القاهرة

- دراسات عليا من معهد الدراسات الإسلامية "الباقوري" بالقاهرة.

- الماجستير من جامعة العالم الأمريكية في القانون الدولي وحقوق الإنسان.

الوظائف السابقة

- من مؤسسي الجمعية الإسلامية بقطاع غزة، ومؤسس الكتلة الإسلامية في نقابة المحامين بقطاع غزة.

الوظيفة الحالية

- مؤسس ورئيس مؤسسة دار الحق والقانون لحقوق الإنسان .

- أمين عام الجمعية الإسلامية.

- عضو اتحاد المحامين الدوليين

- عضو اتحاد المحامين العرب.

- أمين سر نقابة محامي فلسطين.

- انتخب نائبا عن غزة وحصل على 71492 صوتا.

-رئيس اللجنة القانونية في المجلس التشريعي.

- رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي

- وزير شؤون الأسرى والمحررين المكلف.

- وزير العدل الفلسطيني الحالي.

التي يقودها دايتون، وما استطلاعات الرأي الأخيرة إلا إشارة لالتفاف الجماهير في الضفة حول حماس أكثر من ذي قبل كما هي في غزة أيضا.

وهذه الملاحقة للنواب تدل أيضا على إفلاس مشروع عباس والأجهزة الأمنية وأنهم أصبحوا أدوات بيد دايتون والتنسيق الأمني البغيض. فالهدف واحد لتعطيل المجلس التشريعي الفلسطيني.

ونحن نؤكد أن هذه الممارسات تعبر عن الإفلاس ومدى الانحطاط الذي وصلت إليه تلك الأجهزة الأمنية وسياتي اليوم الذي يندمون فيه على هذه الممارسات.

ونوهمم والتي كان آخرها الاعتداء على النائب منى منصور؟

تأتي هذه الاعتداءات في إطار الحملة الشرسة التي يشنها دايتون عن طريق أجهزة عباس لإقصاء حماس عن الحكم ولكي ينفذ الناس عن حماس، وهم حتى اللحظة لم يتعلموا من إجراءاتهم الإجرامية السابقة في غزة وغيرها، لم يتعلموا أن حماس كلما زاد الضغط عليها كلما ازدادت تألقا وتجذرا وكما ازداد الناس تمسكا بها، خاصة عندما تكون هذه الضغوطات من الاحتلال الصهيوني بقيادة دايتون والأجهزة الأمنية

المجلس التشريعي ومهامه وهي "الرقابة".

هل يمكن أن نرى قادة الاحتلال أمام منصات العدالة الدولية كمجرمي حرب قريبا؟

لأول مرة في تاريخ الصراع بيننا وبين الاحتلال الصهيوني تصل خشية وخوف قادة الاحتلال الصهيوني من المحاسبة والوقوف أمام المحاكم الدولية، وما هروب باراك من بريطانيا قبل شهر و صدور قرار يوم الاثنين ٢٠٠٩/١٢/١٤ لاعتقال ليفني من أحد المحاكم البريطانية إلا دليل قوي على أن قادة الاحتلال لن يفلتوا من العقاب، وأنا على موعد قريب بإذن الله نراهم فيه أمام المحاكم الدولية. لذا قادة الاحتلال عمدوا إلى أخذ احتياطات كبيرة لهذا الغرض شكلوا لجنا قانونية وعلى مستوى وزارى لمواجهة تقرير غولدستون، كما عملوا جنبا إلى جنب مع حليفهم أمريكا لإنهاء تقرير غولدستون وأصدر الكونجرس الأمريكي قراره بتعطيل هذا التقرير، كما منعوا قادتهم وضباطهم من السفر للدول التي من الممكن اعتقالهم فيها، كما يضغط قادة الاحتلال على بعض الدول مثل أسبانيا وغيرها لتغيير قانونها حتى لا يحاكم الصهاينة أمام محاكم تلك الدول، ومع ذلك فإنني أرى أن وقت الحساب لم يعد بعيدا لمجرمي الحرب الصهاينة.

ما تقييمك للمشروع السياسي التفاوضي الذي تبنته حركة فتح في العقدين الماضيين وما في البدائل المتاحة؟

لقد كان لفتح مشروع سياسيا مبني على المقاومة ولكن هذا المشروع تغير وتبدل بعد إلغاء كل ما يمت للمقاومة بصلة والغوا المواد التي تتحدث عن المقاومة وتبنوا منهج آخر، فمشروع فتح الآن ليس هو مشروعها السابق لذا تم ارتقاء أناس في القيادة الفتحاوية لا تؤمن بالمشروع المقاوم، وانهار برنامج فتح المبني على المقاومة وحاول القاديون الجدد ولمدة عشرين عاما إنجاز مشروعهم الجديد المبني على التفاوض والسلام فما حصدا إلا صفرا كبيرا، وأخيرا وبعد تلك السنوات الطوال وضيا الوقت وصل أولئك إلى قناعة بفشل مشروعهم التفاوضي ومع ذلك فإن هناك من يكابر ويصر على التمسك بهذا البرنامج فليس أمامهم كما هم يعبرون بديلا عن السلام إلا التفاوض والتفاوض.

واعتقد أن الجميع الآن يبدأ يؤمن بمنهج حماس المقاوم الذي يجمع بين السياسة والمقاومة"يد تبني ويد تقاوم" والذي أثبت جدارته ونجح في تحرير غزة، وهو الأمل في تحرير البلاد والعباد.

هل تعتقد أن حملة مودة وتواصل كفيلة بتعزيز اللحمة الاجتماعية وتعويض ما فقدته حماس من أسهم جماهيرية بهذا الحصار؟

أثبتت الحركة الإسلامية أنها الأقدر على التواصل الجماهيري فحملة مثل مودة كانت إثباتا واضحا على تغلغل الحركة في أوساط الجماهير، فرغم الحصار والحرب والدمار والشهداء والأشلاء والجرحى وصدقت تلك المرأة التي عبرت عن ذلك بقولها"نحن نعرف أن هدف الأعداء إبعادنا عن حماس لكننا والله لو أكلنا الملح ولو استشهد أبناؤنا لن نباعد عن حماس. فارتباطنا بها ارتباط رباني عقائدي" نعم بهذا الإرادة الصلبة والقوة وهذا التحدي الكبير والإيمان العميق تؤكد حملة مودة التلاحم الجماهيري مع الحركة، وما الانطلاقة إلا ترجمة حقيقية لما أشارت إليه حملة مودة.

كيف تنظرون إلى الاعتداءات المتكررة من قبل أجهزة عباس في الضفة على نواب الشرعية

في حين كتلة فتح والقوائم الأخرى عطلت المجلس وقاطعت الجلسات ولم تحضر أي جلسات ولم تحدث أي شيء واعتقد أن الشعب له القول الفصل في محاسبتها، فلا عذر لهم ولا مبرر في عدم ممارستهم عملهم كنواب خاصة وأن المجلس التشريعي مفتوح أمامهم في قطاع غزة، وأن المجلس بيدهم في الضفة ويغلقونه بلا مبرر ولا أدري كيف يرضون بهذا..!!

هل تعتقد أن الظروف الميدانية بالضفة الغربية مهية لإجراء انتخابات في منتصف العام المقبل أم أن البيئة الأمنية عصبية على الاختراق؟

أعتقد أن الظروف في الضفة العربية كما في غزة غير مهية لإجراء انتخابات سريعة والأمر يحتاج إلى بعض الوقت لتهيئة الأجواء. فالضفة تعاني من اعتقال أنصار حماس والمقاومين وتعاني من أكثر من ٦٣٠ حاجز من الاحتلال، واعتقال النواب والوزراء ورؤساء البلديات، والأجهزة الأمنية مرتبطة بدايتون الذي يمارس سياسة خدمة الاحتلال الصهيوني والمحافظة على أمنه، وغزة محاصرة وإن كانت غير مهية أكثر من الضفة لإجراء انتخابات، فلا بد إذن من أن تكون هناك فترة لا تقل عن عام لتهيئة الأجواء، وخاصة أن هناك انقسام أيضا يحتاج إلى بعض الوقت لتشكيل لجنة الانتخابات المركزية وحل أمور عالقة فرخها الانقسام والتوافق على آليات الانتخابات.

هل ستخوض حماس أي انتخابات مستقبلية وفق المعطيات الراهنة المحلية والإقليمية والدولية والتي أدت إلى فرض الحصار؟

حماس دخلت اللعبة الديمقراطية وهي مستعدة لخوض الانتخابات إذا تهيأت الأجواء للنزاهة والشفافية، وأجواء الانتخابات من رفع للحصار وإعطاء الناس حريتهم، وضمان عدم التزيف في نتائج الانتخابات. واعتقد أن حماس قبلت بالانتخابات في حوار القاهرة على شروط التزام في انتخابات الوطني والتشريعي والرئاسة والورقة المصرية حددت يوم ٢٠١٠/٦/٢٨ موعد لهذه الانتخابات. والأمر يحتاج إلى إرادة حرة لإنجاح المصالحة فلا انتخابات في ظل الانقسام وعدم التوافق.

ما هو الدور المنوط بالمجلس التشريعي في تفعيل تقرير غولدستون؟

لا شك أن المجلس التشريعي هو المؤسسة الأولى المنوط بها مراقبة ومتابعة تقرير غولدستون واعتقد أنه على المجلس تشكيل لجنة خاصة لمتابعة هذا التقرير وتداعياته، لاسيما وأنه يطلب مراقبة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وهو من صلب عمل

لانتكسر الحصار منذ زمن.

فالحصار صحيح أن الذي ينفذه الاحتلال الصهيوني لكنه جاء بفعل الأيدي الصفراء وداعميه.

اعتقد أن دخول الانتخابات القادمة يجب أن يكون على أرضية احترام نتائج الانتخابات وهذا الذي تشترطه حماس في المصالحة وما أرادت أن تطمئن عليه .

وعلى كل الأحوال فإننا نسال الله تعالى أن ينكسر الحصار وأن لا يتكرر مرة أخرى، والأ نعود للانقسام من جديد، وشعبنا شعب ذو إرادة قوية لا ينكسر ولا يخضع للضغوطات والحصار وما رأيناه في انطلاقة حماس لهو أكبر دليل على تحدي الحصار والاحتلال .

ما هو تقييمك للتجربة الديمقراطية للمجلس التشريعي بعد أربع سنوات من عمله؟

لا شك أن انتخابات ٢٠٠٦/١/٢٥ كانت انزله الانتخابات التي شهد لها العالم أجمع، ولولا انقلاب شياطين الإنس المرتمين في أحضان الاحتلال الصهيوني أمريكي أصحاب الأجندة الصهيونية لكانت هذه التجربة من أفضل التجارب التي يضرب فيها المثل أمام العالم أجمع، وتقييمي أن الشعب الفلسطيني من أكثر الشعوب استعدادا ونجاحا للتجارب الديمقراطية وأن ما حدث هو طارئ وسيكون له ما بعده عند إعادة اللحمة والوحدة وإن شاء الله يكون قريبا.

ما هو تقييمك لأداء كتلة التغيير والإصلاح مقارنة بالكتل الأخرى؟

بداية أحب أن أوضح أن المجلس التشريعي لا يوجد فيه إلا كتلتين، الأولى كتلة التغيير والإصلاح وهي أكبر الكتل في المجلس، والثانية كتلة فتح، أما القوائم الأخرى فلم تحصل على نسبة ٥٪ فهي إذن ليست كتل برلمانية ولكنها قوائم فقط .

وإذا أردنا معرفة أداء كتلة التغيير والإصلاح خلال السنوات الماضية مقارنة بعمل كتلة فتح والقوائم

الأخرى ما علينا إلا أن نقارن بينهم.

فكتلة التغيير والإصلاح عملت على مدار الساعة ولا زالت تعمل حتى اللحظة وحملت الأمانة وتؤديها على أكمل وجه رغم الحصار والاختطاف والملاحقة فهي تعقد جلسات المجلس وأصدرت ما يزيد عن ١٨ قانونا والعشرات من تقارير اللجان وتتابع الحكومة - السخ من إنجازاتها الوارد جزء منها في كتاب عمل المجلس التشريعي خلال ثلاث سنوات الذي صدر عن المجلس مع زيارتها الخارجية، وأشير إلى الجولة الأخيرة التي تنفذ الآن للعديد من البرلمانات الدولية (اندونيسيا، وماليزيا، والجزائر، وليبيا - وغيرها من الدول)

الفقه القانوني المقاوم شكل أساس عملنا

لتفعيل المجلس التشريعي الذي اضطلع

بدوره رغم المعوقات



النائب الأسير / علي رومانين

كتلة التغيير والإصلاح / نابلس

من مواليد عام 1960 العوجا / أريحا. متزوج ولديه 3 أبناء. حاصل على شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية. اعتقل في سجون الاحتلال عام 2002م وأفرج عنه عام 2003م بعد أن أمضى أربع أعوام ونصف .



دعوه للضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ونوابه

د. عزيز دويك والنواب الإسلاميون في الضفة الغربية يلتقون ممثلين عن البرلمان الأوروبي



التقى الدكتور عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وعدد من النواب الإسلاميين في الضفة الغربية وفداً برلمانياً أوروبياً في مدينة الخليل بالضفة الغربية المحتلة.

وقد ضم الوفد (١٢) عضواً يمثلون البرلمان الأوروبي برئاسة عضو البرلمان كريستيان غريغوس وأريكا سكرين.

وكان في استقبال الوفد كلاً من د. عزيز دويك ود. عمر عبد الرازق ود. سمير القاضي ود. حاتم قفيشة وسميرة الحلايقة و خليل ربيعي ومحمد ماهر بدر وعبد الرحمن زيدان.

وقد تناول اللقاء الكثير من المواضيع أهمها عملية التسوية الإسرائيلية الفلسطينية والمصالحة على الساحة الفلسطينية.

وتحدث د. دويك عن أهم المعضلات التي واجهها النواب من اعتقال وتعطيل للحياة الدستورية وملاحظات وأحداث شهدتها الساحة الفلسطينية بشكل عام واستعرض الكثير من القضايا والإشكاليات التي تحتاج إلى حلول على الساحة الفلسطينية.

ودعا د. دويك أعضاء الوفد إلى المشاركة في حملة للضغط على المجتمع الدولي لرفع الحصار عن الشعب الفلسطيني ونوابه وقياداته، مرحباً بأي عمل إيجابي من شأنه توثيق العلاقة بين الشعب الفلسطيني وقضيته وبين المجتمع الأوروبي.

من جهته استعرض النائب د. عمر عبد الرازق الكثير من القضايا التي تقف في وجه المصالحة

د. دويك خلال لقائه بممثلين عن البرلمان الأوروبي

الفلسطينية كالاقتتال السياسي والسيطرة على المؤسسات الأهلية وعمليات الفصل الوظيفي، مستعرضاً بعض الاعتداءات التي تعرض لها النواب وخاصة نواب كتلة التغيير والإصلاح.

وتحدث د. عبد الرازق عن واقع الحال السياسي ومصادرة الحريات في الضفة الغربية، معرباً عن أمله في رؤية نهاية لهذه الإشكاليات عبر التوقيع على مصالحة فلسطينية داخلية مشرفة، مشدداً على واقع الأسرى الفلسطينيين الذين يحلمون بصفقة مشرفة تخرجهم من قبور الأحياء التي يعيشون

فيها بدوره أكد كريستيان غريغويس رئيس الوفد البرلماني الأوروبي على ضرورة إيجاد حلول والبحث عن بدائل جيدة تخرج المجتمع الفلسطيني من الحالة السياسية التي يعيشها. كما دعا إلى تمتين العلاقات الفلسطينية العربية الأوروبية من أجل الحصول على توضيحات أكثر تنهي حالة الجهل الأوروبي لما يعانيه الشعب الفلسطيني، معرباً عن أمله في مزيد من التواصل والتفاعل بين أعضاء البرلمان الدولي.

خلال مؤتمر صحفي عقده بغزة

د. بحر: منع الاحتلال للوفد البرلماني الأوروبي من زيارة القطاع تغطية على جرائمه

المتنامية، وخاصة الأوروبية منها التي يقودها سياسيون وبرلمانيون وحقوقيون في أكثر من بلد أوروبي، والتي علقت أصواتها مؤخراً بضرورة إعادة النظر في الحظر السياسي المفروض على حركة حماس، والمنادية برفع الحصار عن قطاع غزة.

ولفت د. بحر أن منع حكومة الاحتلال الوفد البرلماني الأوروبي من دخول غزة في هذا الوقت بالذات في ظل سماحها بدخول ذات الوفد مرتين في السابق، يشير إلى مخططات وأجندات عدوانية تدبرها حكومة الاحتلال ضد قطاع غزة، مما يستدعي استنهاض حالة سياسية وإعلامية وشعبية منظمة تستهدف فضح

اعتبر الدكتور أحمد بحر النائب الأول لرئيس المجلس التشريعي الفلسطيني أن إقدام حكومة الاحتلال على منع الوفد البرلماني الأوروبي من دخول غزة والإطالة على أوضاعها الكارثية والمعاناة المتفاقمة لأهلها وأبنائها، يشكل محاولة صارخة لحجب الحقيقة عن أوساط النخبة السياسية والبرلمانية في العالم، وإجراء فاشلاً للتغطية على جرائم الحرب وآثار الحصار الظالم المفروض ضد شعبنا.

وأكد د. بحر خلال مؤتمر صحفي عقده بغزة أن هذه الخطوة المدانة تشكل محاولة يائسة لوقف عجلة التعاطف الدولي المتصاعد مع قضية شعبنا العادلة، وكبح المواقف الدولية

المخطط الصهيوني الذي يتربص بغزة وأهلها. وأكد د. بحر أن هذه الخطوة تشكل عقوبة فورية للموقف الأوروبي الأخير الذي تجرأ على الانتقال خطوة سياسية شجاعة في مواجهة السياسة الصهيونية العنصرية التي لا تعترف بحقوق شعبنا وتطلعاته الوطنية حين دعا إلى إقامة دولة فلسطينية على حدود العام ٦٧ ووقف الاستيطان، مؤكداً أن محاولة الحكومة الصهيونية إرهاب العالم يجب أن تواجه بمواقف سياسية دولية حازمة بعيداً عن أي شكل من أشكال التراجع أو الانحناء السياسي، وذلك رغبة في بناء رصيد من المصادقية السياسية لها إزاء قضية شعبنا وحقوقه المستباحة.

